

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية دراسة تجارب دولية مع التطرق لحالة الجزائر

تحت إشراف:
- مرزوق أمال
- بن سليم محمد الصالح

من إعداد الطالبة:
- ضيف أحلام

السنة الجامعية 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر

{لَيْنَ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ}

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

أما بعد الحمد لله الذي أنعم علي بنعمه، ووفقني لإنجاز هذا البحث.

أشكر الله عز وجل لتوفيقي لإتمام هذا الموضوع وأسأل الله عز وجل أن يبارك فيه.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفتي الدكتورة مرزوق أمال والدكتور بن سليم محمد الصالح على توجيهاتهما السديدة ومساندتهما الدائمة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذه المذكرة.

وأخص بالشكر عائلتي الذين قدموا لي الدعم النفسي والمعنوي طوال فترة البحث، وكانوا عوناً لي في تخطي الصعوبات، وأرجو من الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير، وأن يكون هذا البحث إضافة متواضعة في مجال قسم العلوم التجارية. كما أتقدم بفائق الشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وكل من قدم لي يد العون لإتمام هذا العمل.

الاهداء

الى من غرست في قلبي حب العلم والاصرار الى من كانت دعوتها رفيقة
دربي الى امي الغالية شكرا لك على دعمك الدائم، الى من علمني معنى
المسؤولية، والعمل الجاد ، ودفعني الى اجراء هذا تكوين ابي الحبيب.
الى إخوتي الاعزاء رفاق الخطوة الاولى والخطوة الاخيرة سواء بدعم
المعنوي او المادي شكرا لمساندتكم وتشجيعكم المستمر.
الى عائلة امي من اكبرهم جدي وجدتي العزيزين، الى أصغر فرد بينهم
لكم جميعا اصدق الحب وشكر على دعمكم ووجدكم في حياتي.

أحلام

المُلخَص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية، من خلال تسهيل العمليات التجارية عبر الحدود، وتقليل التكاليف، وتسريع المعاملات، وزيادة الشفافية، وهو ما يساهم في تنشيط المبادلات التجارية الدولية. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، ومن بينها الجزائر، التي تسعى إلى تنويع اقتصادها والانفتاح على الأسواق الخارجية.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بمدى تأثير المدفوعات الرقمية على التجارة الخارجية، من خلال دراسة عدد من التجارب الدولية الناجحة، واستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في السياق الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد المدفوعات الرقمية أصبح ضرورة في ظل التحول الرقمي العالمي، حيث أظهرت التجارب الدولية أن هذه الوسائل تسهم بشكل ملموس في تعزيز أداء التجارة الخارجية، من خلال تبسيط المعاملات وتحسين بيئة الأعمال. كما خلّصت الدراسة إلى أن الجزائر، رغم الجهود المبذولة، لا تزال تواجه عدة تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، والإطار التنظيمي، ومدى انتشار ثقافة الدفع الإلكتروني، ما يتطلب إصلاحات متكاملة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا في دفع عجلة التجارة الخارجية.

❖ **الكلمات المفتاحية:** المدفوعات الرقمية، التجارة الخارجية، العملات الرقمية، المحافظ الرقمية.

Abstract:

This study aims to highlight the opportunities provided by digital payment technology in enhancing foreign trade, by facilitating cross-border business operations, reducing costs, speeding up transactions, and increasing transparency, which contributes to stimulating international trade exchanges. This issue is particularly important for developing countries, including Algeria, which seeks to diversify its economy and open up to foreign markets. To address the posed issue, we relied on the descriptive-analytical method with the aim of collecting and analyzing information related to the impact of digital payments on foreign trade, through studying a number of successful international experiences and extracting lessons that can be beneficial in the Algerian context.

The study concluded that the adoption of digital payments has become a necessity in light of the global digital transformation, as international experiences have shown that these methods significantly contribute to enhancing the performance of foreign trade by simplifying transactions and improving the business environment. The study concluded that Algeria, despite the efforts made, still faces several challenges related to digital infrastructure, regulatory framework, and the extent of the electronic payment culture, which requires comprehensive reforms to maximize the benefits of this technology in boosting foreign trade.

❖ **Keywords:** digital payments, foreign trade, digital currencies, digital wallets.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
/	الشكر
/	الاهداء
/	الملخص
/	Abstract
I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الأشكال
V	فهرس الجداول
أ	المقدمة
06	الفصل الأول: الإطار النظري للمدفوعات الرقمية
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ظهور وتطور وسائل الدفع التقليدية
07	المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع
07	أولاً: تعريف وسائل الدفع
08	ثانياً: نشأة وسائل الدفع
10	المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع التقليدية
10	أولاً: النقود
13	ثانياً: الشيك
14	المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع
18	المبحث الثاني: المدفوعات الرقمية
18	المطلب الأول: تطور وسائل الدفع الرقمي
19	المطلب الثاني: مفهوم المدفوعات الرقمية
19	أولاً: تعريف المدفوعات الرقمية
20	ثانياً: خصائص المدفوعات الرقمية
21	المطلب الثالث: أشكال الدفع الرقمي
25	المبحث الثالث: دور المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي وتحديات التعامل بها
25	المطلب الأول: دور المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي
26	المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها المدفوعات الرقمية
28	خلاصة الفصل

30	الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية وتأثرها بالمدفوعات الرقمية
30	تمهيد
31	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
31	المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية
31	أولا: تعريف التجارة الخارجية
32	ثانيا: خصائص التجارة الخارجية
33	المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية
34	المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية
36	المبحث الثاني: أوجه اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية والعوامل المؤثرة فيها
36	المطلب الأول: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية
38	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية
41	المبحث الثالث: تأثير المدفوعات الرقمية على التجارة الخارجية
41	المطلب الأول: تعريف التجارة الالكترونية وأنواعها
41	أولا: تعريف التجارة الالكترونية
42	ثانيا: أنواع التجارة الالكترونية
43	المطلب الثاني: دور وسائل الدفع الالكتروني في التجارة الخارجية
45	المطلب الثالث: دور وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة الخارجية
46	أولا: دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية
47	ثانيا: دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الخارجية
49	خلاصة الفصل
51	الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر
51	تمهيد
52	المبحث الأول: استخدام منصة PayPal في التجارة الالكترونية العالمية
52	المطلب الأول: خلفية عامة حول منصة PayPal
52	أولا: تعريف منصة PayPal
53	ثانيا: الفئات الرئيسية المستفيدة من خدمات Pay Pal
54	ثالثا: الخدمات التي تقدمها بوابة PayPal لمستخدميها

54	رابعاً: مزايا استخدام PayPal للمدفوعات الالكترونية
55	المطلب الثاني: تطبيقات استخدام PayPal في التجارة الالكترونية العالمية
66	المطلب الثالث: تحديات استخدام PayPal في التجارة الالكترونية العالمية والنتائج المحققة
66	أولاً: تحديات استخدام Pay Pal في التجارة الالكترونية العالمية
67	ثانياً: نتائج استخدام منصة PayPal في التجارة الالكترونية العالمية
69	المبحث الثاني: تجربة الصين في اصدار العملات الرقمية (اليون الرقمي) ودوره في تعزيز التجارة الخارجية
69	المطلب الأول: نظرة عامة حول العملة الرقمية الصينية
69	أولاً: نشأة العملة الرقمية الصينية
70	ثانياً: اليون الرقمي وخصائصه
71	ثالثاً: أسباب اصدار العملة الرقمية الصينية
72	المطلب الثاني: تطبيقات استخدام اليون الرقمي في التجارة الخارجية
75	المطلب الثالث: تحديات العملة الرقمية الصينية في التجارة الخارجية
78	المبحث الثالث: واقع الدفع الالكتروني للتجارة الالكترونية في الجزائر
78	المطلب الأول: الجهود المبذولة لترقية الدفع الالكتروني في الجزائر
80	المطلب الثاني: الدفع الالكتروني في الجزائر
81	المطلب الثالث: آفاق التجارة الالكترونية في الجزائر
85	خلاصة الفصل
87	خاتمة
90	قائمة المراجع

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
57	الخطوة الثانية للدخول إلى موقع PayPal	الشكل رقم 1
58	اختيار النشاط التجاري الخاص بك	الشكل رقم 2
59	ملأ نموذج المعلومات الخاصة بالنشاط التجاري الخاص بك	الشكل رقم 3
61	ربط الحساب بالبطاقة أو الحساب المصرفي	الشكل رقم 4
63	عدد مستخدمي منصة PayPal عالميا (2010-2024)	الشكل رقم 5
65	احصائيات حول الشركات المنافسة لـ PayPal	الشكل رقم 6

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
62	عدد مستخدمي منصة PayPal خلال عام 2024	الجدول رقم 1

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات متسارعة في مختلف المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، انعكست بشكل عميق على طبيعة العلاقات التجارية الدولية، حيث أصبح الاقتصاد الرقمي ركيزة أساسية في دفع عجلة النمو وتعزيز التبادلات التجارية بين الدول. وفي هذا السياق، برزت المدفوعات الرقمية كأداة فعالة وحيوية في دعم وتيسير التجارة الخارجية، من خلال توفير وسائل أكثر سرعة وأماناً وكفاءة لتسوية المعاملات التجارية عبر الحدود.

فمع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أصبحت المؤسسات والشركات تعتمد على وسائل الدفع الرقمية بدلاً عن الأنظمة التقليدية، لما توفره من مزايا متعددة مثل تقليص زمن المعاملات، وتخفيض التكاليف، وتقليل المخاطر المرتبطة بالدفع اليدوي أو النقدي. ولم تقتصر هذه التحولات على القطاع الخاص فقط، بل شملت أيضاً الحكومات والمؤسسات المالية الدولية التي بدأت بتحديث بنيتها التحتية المالية وتبني نماذج الدفع الحديثة في إطار التحول الرقمي الشامل.

من جهة أخرى، فإن التجارة الخارجية تُعد من أبرز محركات النمو الاقتصادي للدول، حيث تتيح الوصول إلى أسواق جديدة، وتنويع مصادر الدخل، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. وهنا يبرز الدور المحوري للمدفوعات الرقمية، باعتبارها الوسيط الذي يربط بين الأطراف التجارية المختلفة في بيئة دولية تعتمد على الثقة والشفافية والسرعة في الإنجاز.

• إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره، نطرح التساؤل الآتي: **كيف تساهم المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية للدول ومن بينها الجزائر؟**

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي قمنا بصياغتها على النحو التالي:

1. ما المقصود بالمدفوعات الرقمية وما هي أشكالها؟
2. ما المقصود بالتجارة الخارجية وما أهميتها؟
3. كيف ساهمت المدفوعات الرقمية في تسهيل التجارة الخارجية للدول؟

• فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن التساؤلات الفرعية، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. المدفوعات الرقمية هي وسائل دفع إلكترونية تُستخدم لتسوية المعاملات دون الحاجة إلى النقد التقليدي، وتأخذ عدة أشكال مثل البطاقات البنكية، المحافظ الإلكترونية، والعملات الرقمية.
2. التجارة الخارجية تُعد أداة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تساهم في تنويع مصادر الدخل، وتحفيز الإنتاج المحلي، وتعزيز التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال تبادل السلع والخدمات بين الدول.
3. من المتوقع أن تساهم المدفوعات الرقمية في تسهيل التجارة الخارجية من خلال تسريع عمليات الدفع، وتقليل التكاليف، وتجاوز القيود الجغرافية والزمنية في المعاملات الدولية.

• أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف دراسة الموضوع فيما يلي:

- تعريف المدفوعات الرقمية وبيان أشكالها وتطورها عبر الزمن.
- فهم مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها الاقتصادية.
- توضيح مساهمة المدفوعات الرقمية في تسهيل العمليات التجارية الدولية.
- دراسة بعض التجارب الناجحة التي اعتمدت المدفوعات الرقمية في تنشيط التجارة الخارجية.

• أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الدور المتزايد الذي تلعبه المدفوعات الرقمية في تسهيل وتسريع عمليات التجارة الخارجية. فمع تطور التكنولوجيا، أصبحت الوسائل الرقمية أكثر استخدامًا في تسوية المعاملات بين الدول. كما تساهم هذه الوسائل في تقليل التكاليف وتجاوز العقبات التقليدية مثل البُعد الجغرافي والزمن. وتبرز أهمية الموضوع أيضًا في كونه يساعد المؤسسات على تحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. لذلك، فإن فهم هذا الدور يساعد على مواكبة التحولات الجديدة في مجال التجارة.

• أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع هي:

- الرغبة في دراسة الموضوع كون المدفوعات الرقمية تشكل عنصرًا أساسيًا في تسهيل وتنفيذ المعاملات التجارية الدولية بكفاءة وسرعة.
- التحول الرقمي العالمي تزايد الاعتماد على الحلول الرقمية في التجارة يفرض دراسة انعكاسات هذا التحول على العلاقات التجارية بين الدول.
- ندرة الدراسات التي تربط بين الدفع الرقمي والتجارة الخارجية على المستوى المحلي يدفع إلى تناول الموضوع لسد هذا الفراغ.

• حدود الدراسة: تتمثل حدود هذه الدراسة في:

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة خلال الفترة من 2015 إلى 2025، نظرًا لما شهدته هذه السنوات من تطورات متسارعة في مجال الدفع الرقمي وتنامي الاهتمام بتعزيزه كوسيلة لدعم التجارة الخارجية، خاصة بعد جائحة كوفيد-19 التي سرعت من وتيرة الرقمنة عالميًا.

الحدود المكانية: تركز على تجارب بعض الدول للمقارنة وتحليل مدى استفادة الجزائر من أدوات الدفع الرقمي في دعم تجارتها الخارجية.

- منهج الدراسة: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة موضوع "دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية"، وذلك لكونه الأنسب لتحليل الظواهر الاقتصادية وفهم العلاقات بين المتغيرات. حيث يهدف المنهج الوصفي إلى تقديم صورة شاملة عن مفاهيم المدفوعات الرقمية والتجارة الخارجية، في حين يسمح المنهج التحليلي بدراسة تأثير المدفوعات الرقمية على التجارة الخارجية، من خلال تحليل البيانات والمؤشرات المتاحة، ومقارنة تجارب بعض الدول، مع دراسة حالة الجزائر كنموذج تطبيقي.

• هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول كما يلي:

- تم التطرق في الفصل إلى الإطار النظري للمدفوعات الرقمية، ولذا قمنا بعرض وسائل الدفع التقليدية وعوامل ظهورها في المبحث الأول، ماهية المدفوعات الرقمية في المبحث الثاني، ودور المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي وتحديات التعامل بها في المبحث الثالث.
- بالنسبة للفصل الثاني فقد تم عرض الإطار النظري للتجارة الخارجية وتأثير المدفوعات الرقمية بها، ولهذا قمنا بعرض ماهية التجارة الخارجية في المبحث الأول، الاختلافات بين التجارة الخارجية والداخلية والعوامل المؤثرة فيها في المبحث الثاني، وتأثير المدفوعات الرقمية على التجارة الخارجية.
- أخيراً، وفي الفصل الثالث الذي يتضمن دور وسائل الدفع الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية عبر التجارة الإلكترونية: تجربة دولتين ودراسة حالة الجزائر؛ الذي يُعالج المبحث الأول استخدام منصة PayPal في التجارة الإلكترونية العالمية. أما المبحث الثاني، فيتناول تجربة الصين في إصدار العملة الرقمية "اليون الرقمي" وأبعادها الاقتصادية في دعم التجارة الخارجية. والمبحث الثالث دراسة واقع الدفع الإلكتروني للتجارة الإلكترونية في الجزائر.
- **صعوبات الدراسة:** والتي تتمثل في:
 - قلة الدراسات والأبحاث المتخصصة التي تربط بشكل مباشر بين المدفوعات الرقمية والتجارة الخارجية في السياق الجزائري.
 - محدودية الإحصائيات الرسمية المحدثة والمتعلقة باستخدام وسائل الدفع الرقمي في التجارة الخارجية الجزائرية.
 - تشابك موضوع المدفوعات الرقمية وتداخل المفاهيم مع مجالات أخرى مثل التكنولوجيا المالية، السياسة النقدية، والشمول المالي، مما يتطلب دقة في التحديد والتحليل.
 - الطابع الحديث للدراسة والمتغير بسرعة للمدفوعات الرقمية يجعل من الصعب حصر كل التطورات في فترة زمنية قصيرة.

الفصل الأول: الإطار النظري للمدفوعات الرقمية

تمهيد:

مع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شهدت نظم الدفع تطوراً ملحوظاً تمثل في الانتقال من الوسائل التقليدية إلى الوسائل الرقمية، ما ساهم في إحداث تحوّل جوهري في طريقة تنفيذ المعاملات المالية على الصعيدين المحلي والدولي. وقد أصبحت المدفوعات الرقمية جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية المالية الحديثة، لما تتميز به من كفاءة، وسرعة، وأمان، فضلاً عن دورها المتنامي في دعم الشمول المالي وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

وفي هذا الإطار، يُعد تناول المدفوعات الرقمية من منظور نظري أمراً ضرورياً لفهم الأسس التي تقوم عليها هذه النظم، والعوامل المؤثرة في تبنيها، بالإضافة إلى التحديات والفرص المرتبطة باستخدامها. سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ظهور وتطور وسائل الدفع التقليدية

المبحث الثاني: ماهية المدفوعات الرقمية

المبحث الثالث: دور المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي وتحديات التعامل بها

المبحث الأول: ظهور وتطور وسائل الدفع التقليدية

تُعدّ وسائل الدفع أداة لتبادل السلع والخدمات بين الأفراد، ووسيلة لتسوية الالتزامات الناتجة عن مختلف المعاملات الاقتصادية. فهي تتيح تحويل الأموال بين الأطراف المتعاقدة. ومع النمو المستمر للنشاط الاقتصادي وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إلى جانب عوامل أخرى، تطورت العمليات والخدمات المصرفية كماً ونوعاً، وخاصة وسائل الدفع. ونتيجة لذلك، ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية لتحل محل الوسائل التقليدية، وعلى رأسها البطاقات البنكية التي انتشرت على نطاق واسع لما توفره من مزايا للمستخدمين والمؤسسات المالية.

المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع

ظهرت وسائل الدفع التقليدية كالنقود الورقية والمعدنية استجابةً لحاجة المجتمعات لتنظيم عمليات التبادل التجاري. التي تطورت بفضل التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم إلى وسائل أخرى بغية تحقيق التكامل بين مختلف حلقات الأنشطة الاقتصادية.

أولاً: تعريف وسائل الدفع

تعرف على أنها: "تلك الأداة المقبولة اجتماعياً من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وتسديد الديون، كما تدخل في زمرة وسائل الدفع القانونية تلك المستندات التجارية وسندات القرض التي يدخلها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم."¹

أما المشرع الجزائري فقد عرف وسائل الدفع في المادة 69 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض كمايلي: "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكون السند أو الأسلوب التقني المستعمل."²

وهناك من عرف وسائل الدفع على أنها "كل شيء يمكن قبوله اجتماعياً من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون."³

وعليه يمكن تعريف وسائل الدفع تعريفاً شاملاً: هي مجموعة من الأدوات التي تُستخدم لتسوية المعاملات المالية ونقل الأموال بين الأفراد أو المؤسسات، سواء كانت نقدية أو غير نقدية. تشمل هذه الوسائل النقود الورقية والمعدنية، الشيكات، البطاقات البنكية، والتحويلات الإلكترونية. وتُعد وسيلة أساسية في دعم النشاط الاقتصادي والتجاري من خلال تسهيل عمليات التبادل وتحقيق الأمان والكفاءة في التعاملات.

ثانياً: نشأة وسائل الدفع

مرت وسائل الدفع بمجموعة من المراحل التاريخية، بدايةً بمرحلة الاكتفاء الذاتي أين تكفلت كل جماعة بإنتاج ما يلزمها من سلع وخدمات لإشباع حاجياتها، مروراً إلى مرحلة التبادل على أساس المقايضة،

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010، ص31.
² المادة 69، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 52 بتاريخ 27 أوت سنة 2003.
³ لرجان وريدة، قلال مريم، "ضرورة مواكبة وسائل الدفع الإلكتروني لتطورات العصر الحالي"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص89.

أين توجه الفرد إلى استبدال سلعة بسلعة أو خدمة بسلعة أو العكس وذلك عندما أصبح الإنتاج أكبر من القدر اللازم، وعند اختفاء نظام المقايضة لما شهده من صعوبات ظهرت مباشرة النقود لتكون أول أداة دفع عرفت لها المجتمعات القديمة، ففي البداية ظهرت النقود السلعية ثم تطورت أشكالها بتطور العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات. لجعل الإنسان بعدها من المعادن النفيسة وسيطا للمبادلات، حيث انتشر آنذاك استخدام المسكوكات وهي عبارة عن قطع ذات شكل معين، يحدد على وجهها وزنها، قيمتها والدولة المصدرة لها، ثم ظهرت النقود الورقية كوسيلة للتعامل أقدمها السفتجة، حيث تطورت من سند قابل للتحويل لا يصلح إلا لتسوية معاملة واحدة فقط إلى سند قابل للتظهير نظرا لاحتياجات التجار في تسوية أكثر من معاملة سند واحد، تليها الشيك الذي يعتبر بداية حقيقية لتطوير وسائل الوفاء بتلك الفترة، كما انتشرت في الأوساط المصرفية والمالية السندات لأمر، لتأخذ مكانة لا بأس بها بين أدوات الدفع، أما البنوك فقد لعبت دورا أساسيا بأساليب الفن المصرفي المتطور إلى خلق وسيلة للدفع أكثر تقدما من الأوراق التجارية وهي النقود القيدية، إذ يمكن للبنك القيام بدور الوسيط في الوفاء عن طريق النقل المصرفي بين البنوك وذلك بمجرد قيود في الحسابات المصرفية، وهنا ظهر ما يسمى بالتحويلات أو الحوالات المصرفية.

فنفرا للعديد من المخاطر التي واجهت هذه الوسائل كمخاطر السرقة، الضياع وصعوبة نقلها من مكان لآخر، بالإضافة إلى تطور شبكة الأنترنت وبروز التجارة الإلكترونية، تولدت أدوات دفع بآلية جديدة تسمى وسائل الدفع الإلكترونية، وهذا ما ساهم في تبخر الأموال وتحويلها إلى نقود الكترونية في شكل أرقام ووقائع افتراضية، كما دفع إلى تغيير أبعاد وأهداف واستراتيجيات المصارف. وتعد البطاقات البنكية أهم هذه الوسائل الجديدة التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة، وأول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لنتشر بعد ذلك إلى أوروبا ثم باقي دول العالم.¹

أما في العصر الحديث فقد ظهرت وسائل دفع بآلية جديدة وهي وسائل الدفع الإلكترونية، والتي تولدت عن تطور شبكة الأنترنت وبروز التجارة الإلكترونية وهذا ما ساهم في تبخر الأموال وتحويلها إلى نقود إلكترونية حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية فتح باب واسع أمام تحول الأموال إلى أرقام ووقائع افتراضية.²

ومما سبق يمكننا استنتاج أن نشأة النقود وتطورها لم يكن دفعة واحدة بل كان نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات، فقد مرت النقود على ثلاث مراحل أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

مرحلة الاكتفاء الذاتي: تمثل هذه المرحلة البداية الأولى لتطور النقود، حيث اعتمد الإنسان على إنتاج ما يحتاجه بنفسه دون اللجوء إلى التبادل أو التعامل الاقتصادي مع الآخرين. فلم تظهر الحاجة إلى وسيلة للدفع نظرا لانعدام المبادلات.

المبادلات على أساس المقايضة: تمثلت بداية التبادل الاقتصادي، حيث اعتمد الأفراد على مبادلة السلع والخدمات بشكل مباشر دون استخدام النقود. إلا أن هذا النظام واجه عدة صعوبات، أبرزها صعوبة التوافق بين رغبات الأطراف وتحديد القيمة المناسبة لكل سلعة.

¹ كواشي حنان، "واقع وآفاق تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2021/2022، ص، ص 4، 5.

² لرجان وريدة، قلال مريم، مرجع سبق ذكره، ص 89.

المبادلات على أساس النقود: شكّلت تحولاً جذرياً في النشاط الاقتصادي، حيث أصبحت النقود وسيطاً معتمداً لتسهيل عمليات التبادل التجاري. ألغت هذه المرحلة قيود المقايضة، وسمحت بتحديد دقيق لقيم السلع والخدمات. ساهمت النقود في توسيع حجم المعاملات وزيادة الكفاءة الاقتصادية.

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع التقليدية

تُعد وسائل الدفع التقليدية أولى الوسائل التي استخدمها الإنسان لتسوية معاملاته المالية، وقد ارتبطت بشكل وثيق بأنواع النقود التي كانت سائدة في فترات مختلفة من التاريخ. ويمكن تصنيف أهم أنواع هذه الوسائل كما يلي:

أولاً: النقود

النقود السلعية: يقصد بالنقود السلعية النظام النقدي الذي تعارفت عليه المجتمعات على اختيار سلعة معينة لتكون هي وحدة النقد التي يتم التعامل بها في تبادل السلع والخدمات بين الأفراد، حيث استخدمت بعض الحيوانات كسلعة نقدية مثل الماشية، والبعض منها استخدمت القمح والتبغ وبعض السلع الطبيعية مثل اللبن والزبيب والقمح كوحدة نقد سلعية. واستخدموا أيضاً الملح والصدف كوحدة نقد سلعية في مجتمعات أخرى.

إن لجوء هذه المجتمعات إلى اتباع نظام النقود السلعية يمثل أول خروج من نظام المقايضة البحت التي كانت تعتريه الكثير من المعوقات والصعوبات من أهمها القابلية للتلف وصعوبة التجزئة وكلفة التخزين وصعوبة النقل.

هذه العيوب التي جعلت المجتمعات الإنسانية تبحث في استخدام نقود أخرى تسهل عملية التبادل بين الأفراد.¹

النقود المعدنية: نتيجة للصعوبات التي واجهت المجتمعات في استخدام النقود السلعية، انتشر استخدام المعادن كنقود. وقد تطور حال البشرية من استخدام المعادن الرخيصة كالنحاس والبرونز إلى تفضيل استخدام المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة. فظهر الذهب والفضة كبديل عن النقود السلعية لما لهما من خصائص مميزة وقدرة فائقة على القيام بوظائف النقود.

تم استخدام الذهب والفضة كنقود دون غيرهما وذلك للأسباب الآتية:

- يُعتبر هذان المعدنان مناسبين لأداء وظيفة اختزان القيمة بشكل فعال ودائم، نظراً لعدم قابليتهما للتلف؛
- يمكن تجزئتهما إلى وحدات صغيرة متماثلة في شكلها ومتساوية في قيمتها بصورة تتلاءم مع مختلف عمليات التبادل؛
- الندرة النسبية هذا الذي يجعلهما مرتفعي القيمة؛
- سهولة تحويلهما إلى سبائك أو مسكوكات دون أن تفقد شيئاً من وزنها أو قيمتها؛
- الصلابة وعدم القابلية للتآكل نتيجة للاستخدام؛
- سهولة الحمل والتخزين.

ولقد استخدمت هذه المعادن من قِبل الأفراد على شكل كتل وسبائك يتم وزنها بدقة من قبل المتعاملين الذين يحرصون على حمل موازينهم معهم دائماً. ولكن نتيجة للغش في الوزن ودرجة نقاوة المعدن ومع ظهور

¹ محمد أحمد الأفندي، "النقود والبنوك"، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 31، 32.

الفصل الأول: الإطار النظري للمدفوعات الرقمية

الحكومات والدول تدخلت الدولة وصارت تسك المعادن وذلك بتحويل الكتل المعدنية النفيسة إلى قطع موحدة ذات وزن وعيار موحد، وهو ما يعرف اليوم بالمسكوكات النقدية المعدنية.¹

النقود الورقية: وهي عبارة عن وثائق أو شهادات تصدر لحاملها عادة من قبل البنوك المركزية، وتمثل هذه الوثائق ديناً على الجهة التي أصدرتها كما أنها قابلة للتظهير لأكثر من مرة.

في بادئ الأمر كانت تستمد قيمتها من المعادن الثمينة وبالتالي كانت قابلة للصرف بالنقود الذهبية أو الفضية، ونظراً لتطور استخدام النقود الورقية انفصلت قيمتها عن قيمة أي معدن وأصبحت لها قيمة قانونية يمنحها إياها المشرع ويفرض قبولها في التعامل وإبراء الديون بحكم القانون.

هناك ثلاث أنواع للنقود الورقية وهي:

1. النقود الورقية النائية: وهي عبارة عن أوراق تعادل كمية محددة من النقود المعدنية الذهبية أو الفضية وتكون قابلة للاستبدال بما تمثله من هذه المعادن بمجرد الطلب، من أشهرها شهادات الذهب والفضة التي كانت تصدرها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.
2. النقود القابلة للصرف (الوثيقة): هذا النوع من النقود تصدرها عادة البنوك المركزية حيث تكون غير ملزمة بالتغطية الكلية بمعدني الذهب والفضة إنما تكتفي بالتغطية الجزئية لها فقط فبعض البنوك المركزية كانت تحتفظ باحتياطي ذهب يعادل 50% من قيمة الأوراق المصدرة وبعضها كان يحتفظ ب 40% أو 35% من قيمة هذه الأوراق.
3. النقود الورقية الإلزامية (غير قابلة للصرف): وهي عبارة عن قصاصة من الأوراق تحمل أشكالاً وأوصافاً متنوعة ومتعددة محددة من قبل السلطات النقدية ومعروفة لدى جميع أفراد المجتمع ليست لها قيمة ذاتية وإنما تستمد قيمتها من إلزام السلطات النقدية جميع الأفراد بقبولها في التعامل بوصفها نقود رسمية، هذا النوع من النقود تصدره الحكومة بدون احتياطي معدني (كامل أو جزئي) وتفرض قبولها وقيمتها في التعامل بقوة القانون وهي غير قابلة للصرف بالذهب أو الفضة أو أي معدن آخر.²

النقود المصرفية (الائتمانية): يقصد بها نقود الودائع الأصلية والمشتقة التي تخلقها البنوك التجارية وتمثل ديوناً عليها. لكن ليس للنقود المصرفية المشتقة كيان مادي ملموس إنما تتمتع بقبول من طرف الأفراد بالتعامل بها بحكم الثقة التي اكتسبتها البنوك التجارية. يطلق عليها البعض بالنقود الكتابية والبعض الآخر بالنقود الائتمانية كما تسمى أيضاً بالنقود الداخلية.

تعتبر أنها أحدث أنواع النقود التي ظهرت في العقود الماضية من القرن العشرين بسبب زيادة مستويات النشاط الاقتصادي وانتشار عادات التعامل المصرفي. حيث انعكس هذا التطور على زيادة أهمية البنوك وزيادة دورها في تسهيل وتحريك عملية النشاط الاقتصادي.³

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، "النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 22.

² حاج موسى سهيلة، "تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية"، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008/2009، ص ص 21، 22.

³ محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

السفتجة: محرر كتابي وفق شرائط مذكورة في القانون يتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين، وتسمى أيضاً بالكمبيالة أو سند السحب أو بوليصة.

لا بد أن تستوفي السفتجة مجموعة من الشروط الموضوعية كالأهلية، الرضا، المحل والسبب، بالإضافة إلى شروط أخرى شكلية متمثلة في الكتابة والبيانات التي يجب أن تحتويها الورقة، كتسمية السفتجة، مبلغ السفتجة، أطراف السفتجة، مكان الدفع، ميعاد الاستحقاق، الأمر الصريح بالدفع، توقيع الساحب، تاريخ إنشاء السفتجة ومكانها.

ثانياً: الشيك

الشيك: هو أمر مكتوب يصدره الساحب إلى المسحوب عليه، يلزمه بدفع مبلغ معين من النقود لحامل الشيك، وهو شخص ثالث يُسمى المستفيد أو لأمره، ويطلق عليه أيضاً الحامل الشرعي للسند.

ولا يُسحب الشيك إلا على بنك أو مقولة أو مؤسسة مالية، أو على مصلحة الصكوك البريدية، أو مصلحة الودائع والأمانات، أو على الخزينة العامة أو القباضة المالية. كما لا يجوز سحبه إلا على مؤسسة القرض البلدي أو صناديق القرض الفلاحي التي يكون لديها وقت إنشاء السند رصيد من النقود حتى يتم تصرفها من قبل الساحب، وذلك بموجب اتفاق صريح أو ضمان يلزمه الساحب بأن يتصرف في هذه النقود بطريقة إصدار الشيك.

فهو بذلك وسيلة فعالة لإثبات الوفاء، إذ يقيد المصرف في دفاتره أن الشيك المخصص للوفاء بمبلغ معين قد دُفع لشخص معين، مما يعني أنه يسمح بتسوية المعاملات دون تحويل أموال فعلية، بل بمجرد تسجيلات حسابية في دفاتر المصرف، وهو ما يُعرف بنقود الودائع. حيث تعددت أنواع الشيك يمكن ذكر أهمها:

- **الشيك المسطر:** هو شيك يُوضع عليه خطان متوازيان للدلالة على ضرورة صرفه بطريقة آمنة، حماية من الضياع أو التزوير أو السرقة. يكون التسطير عاماً إذا لم يُذكر اسم بنك، وخاصاً إذا ذكر اسم بنك بين الخطين، ولا يُصرف إلا لذلك البنك.
- **الشيك المعتمد:** هو شيك يُحرر بالشكل المعتاد، ثم يُقدّم إلى البنك المسحوب عليه لاعتماده بعبارة تفيد الموافقة. ويُعد الاعتماد إقراراً من البنك بوجود رصيد كافٍ للشيك، مما يعزز الثقة في الورقة التجارية ويضمن الحامل بوجود مقابل الوفاء خلال الأجل القانونية.
- **الشيك المقيد في الحساب:** إذا تضمن الشيك عبارة تفيد بأن قيمته تُقيد في الحساب، يصبح البنك ملزماً بتسويته في حساب المستفيد، ويُمنع من صرفه نقداً، وإذا خالف ذلك يتحمل مسؤولية أي ضرر يلحق بالساحب.

يعتبر الشيك من بين وسائل الدفع الأكثر انتشاراً وقبولاً، نظراً للمزايا التي يوفرها لمستخدميه؛ فزيادة على سهولة استعماله والتعامل به فهو لا يلزم المستفيد بدفع أي رسوم عند التسديد، إلا أنه وبالرغم من ذلك لا يخلو من بعض العيوب؛ كونه عملية مكلفة للبنك من ناحية الإصدار، التوزيع والمقاصة، بالإضافة إلى خطر عدم تحصيل الدفع في حالة وجود شيكات دون رصيد.¹

¹ كواشي حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 7، 8.

المطلب الثالث: العوامل المؤدية إلى تطور وسائل الدفع

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق مختلفة أكثر تطوراً، ولعل أهم هذه العوامل ما يلي:

تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية: بالرغم من أن وسائل الدفع التقليدية كانت أكثر أماناً ورفاهية مقارنة بالنقد المعدنية والأوراق النقدية، حيث أدت إلى سهولة التحصيل الجبائي، التحكم في السيولة النقدية والتقليل من الأسواق الموازية، وذلك بفضل تسجيل عمليات نظام الدفع على دفاتر البنك، والابتعاد عن استعمال النقود خارج القنوات البنكية. إلا أن هذه الوسائل طرحت العديد من المشاكل على مستوى التعاملات الاقتصادية منها:¹

- **انعدام الملائمة:** حيث أن الحاجة إلى الوجود الشخصي لطرفي التبادل يقيد من حرية التعامل، إذ يؤدي من جهة إلى تأخير عمليات الشراء ومنه رفع تكلفة السلع والخدمات بالنسبة للعملاء، ومن جهة أخرى إلى تخفيض حجم المبيعات وبالتالي تحقيق خسائر في الإيرادات بالنسبة للبائع.
- **عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي:** إن المدفوعات التي تتم بواسطة وسائل الدفع التقليدية لا تتم في وقتها الفعلي والحقيقي، وهذا راجع إلى نوعية السداد وطبيعة عمل كل منها، فالشيكات مثلاً تستغرق أسبوع في حين تستغرق بطاقات الائتمان أسبوعين.
- **انعدام الأمن:** فوسائل الدفع التقليدية بغض النظر عن نوعها شيكات أو كمبيالات، عرضة للسرقة والضياع أو للتزوير ومختلف أشكال الغش والاحتيال.
- **تكلفة المدفوعات أعلى:** حيث أن كل معاملة تكلف مبلغاً ثابتاً من المال، وبالنسبة للمدفوعات الصغيرة تغطي بالكاد تكاليف المصروفات، فالبنوك مثلاً من جهتها تعاني من ارتفاع تكاليف معالجة الشيكات ذات المبالغ الصغيرة نظراً لتعدددها.

تطور تكنولوجيا المعلومات وظهور شبكة الانترنت في النظام المصرفي: سمح انتشار استخدام البنوك للإنترنت لعملائها بقضاء أشغالهم في أي وقت وفي أي مكان دون الحاجة للتعامل المباشر مع الموظفين، أو الانتقال إلى مقر البنك والانتظار لساعات طويلة لقضاء مصلحة مصرفية، وذلك من خلال خدمات المصرف المنزلي (Home Banking Home)، حيث تم إنشاء مقر للبنك على الأنترنت بدلاً من المقر العقاري، مما أتاح للعميل إمكانية التعامل معه ومحاورة موظفيه وإجراء كل عملياته المصرفية إلكترونياً وهو في منزله عن طريق شاشة الكمبيوتر.²

التوجه نحو التجارة الإلكترونية: يعرف القانون التجاري الجزائري 18-05 التجارة الإلكترونية في المادة 6 على أنها: "النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكرتوني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك الكرتوني عن طريق الاتصالات الإلكترونية".³

لقد ساهم انتشار التجارة الإلكترونية عبر وسائل العالم والأنترنت في إيجاد البيئة الملائمة لصناعة سلع وخدمات نظيفة، كون أنها تسعى إلى تبادل المعلومات عبر المنظمات الحكومية ومنظمات الأعمال الخاصة والعامّة بغية تخفيض كلفة النقل، تقليص الآثار السلبية وتعظيم عولمة الشركات. كما أدى ظهور وسائل

¹ المرجع السابق، ص 11، 12.

² كواشي حنان، مرجع سبق ذكره، ص 12.

³ قانون التجارة الإلكترونية، الصادر بموجب القانون 18-05، مؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق ل 10 مايو سنة 2018.

الفصل الأول: الإطار النظري للمدفوعات الرقمية

الدفع الحديثة إلى نمو هذا النوع من التجارة الذي يقوم على أربعة عناصر: بائعون، مشتررون، شبكة الأنترنت أدوات الدفع الإلكترونية.¹

الاستفادة من وسائل الأمن عبر شبكة الأنترنت: تتميز أدوات الدفع الإلكترونية عن تلك التقليدية باحتوائها على وسائل الأمان المبتكرة حديثاً، والتي تضمن عنصر الثقة في المعاملات المصرفية والتجارية التي تتم عبر شبكة الأنترنت، وقد كان انتشار التجارة الإلكترونية سبباً كافياً لابتكار مثل هذه الوسائل كالتوقيع الإلكتروني، التشفير وغيرها.²

ظهور البنوك الإلكترونية وخدمات مصرفية جديدة: في ظل وجود شبكة الأنترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، واستخدام هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني، لم تكتفي البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات البنكية أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات وجعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته، وقد ظهر في الوجود ما يسمى بالبنوك الإلكترونية، وهي تلك البنوك والمؤسسات المالية القائمة على الركائز الإلكترونية، من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء بأمان وأقل تكلفة وأسرع وقت وأقل جهد.³

ظهور منظمات ومؤسسات عالمية في مجال المدفوعات: كان لظهور بعض المنظمات والمؤسسات المالية العالمية الرائدة في إنتاج وتسويق وسائل الدفع الإلكترونية أثر كبير على انتشار استخدام هذه الأخيرة وتراجع استعمال أدوات الدفع التقليدية، والتي يمكن حصرها فيما يلي:⁴

- **المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات:** فهي عبارة عن نادي يملك علامات تجارية للبطاقات الخاصة به، وبما أنها لا تعتبر مؤسسة مالية فهي لا تقوم بإصدار هذه البطاقات بنفسها وإنما تمنح للمصارف تراخيص بإصدارها، وأشهرها:
- **منظمة فيزا العالمية:** تعد أكبر نظام دفع يعود تاريخه إلى سنة 1958، مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، تمنح تراخيص للبنوك بإصدار بطاقة فيزا المقبولة لدى أضخم المحلات التجارية العالمية، تدير هذه الشركة منظومة (VISA /PLUS) التي تعتبر أوسع شبكة للصراف الآلي في العالم، كما استطاعت امتلاك مؤسسة INTERLINK الأولى في مجال التسديد عند نقاط البيع، وهكذا أصبحت هذه المنظمة شاملة لخدمات المدفوعات والمعالجة الإلكترونية للبيانات وتصدر حالياً الكثير من أنواع البطاقات أهمها: بطاقة فيزا الفضية، بطاقة فيزا الذهبية وبطاقة فيزا الكترون.
- **منظمة ماستركارد العالمية:** هي شركة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ولها خبرة واسعة في مجال المدفوعات، فلها بطاقات تحظى بقبول واسع تحمل العلامة التجارية (MasterCard Cirrus, Maestro)، ولها مؤسسات مالية معين لخدمة المستهلك في مجال الأعمال عبر 120 دولة وإقليم، تضم أكثر من 4000 مستخدماً، 37 مكتبا و23000 موزعا في العالم.
- **المؤسسات المالية العالمية:** تتولى بنفسها عملية إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف ومن أشهرها:

¹ المرجع السابق، ص13.

² وهيبة عبد الرحيم، "تقييم وسائل الدفع الإلكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة تمراست، العدد2، جانفي2010، ص192.

³ سمية عباس، "وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر2016، ص350.

⁴ كواشي حنان، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- أمريكان اكسبريس: مؤسسة مالية كبيرة تزاوّل الأنشطة المصرفية، تصدر ثلاث أنواع من البطاقات وهي: أمريكيان اكسبريس الخضراء متاحة لعامة الناس، أمريكيان اكسبريس الذهبية موجهة للأثرياء فقط، بالإضافة إلى الألماسية والتي يتم عن طريقها استيفاء حقوق التجار والمؤسسات ولا تلزم حملة بطاقتها فتح حساب لديها.
- الدينرز كليب: تعد إحدى الشركات الرائدة في مجال الدفع الإلكتروني والتابعة لبنك (Bank City) الأمريكي، تصدر ثلاث أنواع من البطاقات كبطاقة Card Charge الموجهة لعامة الناس، بطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال، وبطاقة خاصة بالتعاون مع شركات كبرى مثل شركة الطيران البريطانية.

ظهور الحكومة الإلكترونية: تعد من أبرز التطبيقات الإدارية الحديثة والمكتسبات البشرية التي ظهرت في الوقت الحاضر، و التي حظيت بأهمية بالغة في مختلف دول العالم لتصبح من متطلعات كل بلد، فالحكومة الإلكترونية هي وسيلة تستخدمها الحكومة الحقيقية بمعناها القانوني والإداري لتوصيل المعلومات والخدمات وتسويق السلع للمستفيدين منها عبر شبكة الأنترنت، وبالتالي فهي لا تلغي دور الحكومة الحقيقية وإنما تسنده وتدعم كفاءته من خلال الابتعاد عن الروتين والتعقيدات البيروقراطية، اختصار المسافات، توفير الوقت و الجهد و المال، غير أن تطبيق هذه التقنية الحديثة يستوجب ضرورة تبين التجارة الإلكترونية و خلق وسائل دفع بآليات عصرية.¹

¹ كواشي حنان، مرجع سبق ذكره، ص15

المبحث الثاني: المدفوعات الرقمية

أصبحت المدفوعات الرقمية خياراً أساسياً للمعاملات المالية وقد ساهمت بشكل كبير في دعم التجارة على المستوى الدولي خاصة.

المطلب الأول: تطور وسائل الدفع الرقمي

كان الظهور الأول للمدفوعات الرقمية في الأعمال البنكية كنتيجة لاستخدام أنظمة الموارد المؤسسية التي تمكن من نقل الأموال ودفع الرواتب وإتمام التحويلات بين الحسابات البنكية من خلال تبادل الملفات والمعلومات بين قواعد البيانات، دون الحاجة للنقل الفعلي للمعلومات الورقية. ومع الوقت تم تعزيز هذه النظم ببرامج مراقبة وتدقيق تشرف عليها المصارف المركزية الحكومية.

بدأت العملات الإلكترونية كمكافئ طبيعي للعملة الورقية حيث يمكن للمتعامل أن يتعامل على سبيل المثال مع البنك بمعاملات الإيداع والصرف رقمياً أو ورقياً كيفما يرغب. ثم ظهرت أنظمة السداد الإلكترونية مثل البطاقات الائتمانية التي مكنت الأفراد والمؤسسات من استخدام المال دون حمله، والذي ازدهر مع مفهوم الأنظمة الغير نقدية cashless systems وتطورت أنظمة البطاقات الخاصة مثل النقود الإلكترونية e-money وأنظمة بوابات الدفع الإلكترونية gateways payment والتي مكنت من ربط حسابات المستخدمين مع بوابات الدفع الرقمية لسداد التزاماتهم المالية مقابل البضائع أو الخدمات التي يشترونها من خلال الأنترنت.

وجاءت بوابات الدفع الإلكترونية بحلول ممكنة للمدفوعات على الشبكات الإلكترونية بالخصم المباشر من الحسابات البنكية، أو المحافظ الرقمية المالية أو البطاقات الائتمانية من خلال مواقع على شبكة الأنترنت أو هواتف محمولة أو خدمات الاستجابة الصوتية التفاعلية. ولا تزال بطاقات الائتمان، والخصم المباشر والتحويلات الائتمانية هي أهم طرق الدفع غير النقدية الرئيسية في عالمنا المعاصر.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوير شركات التكنولوجيا المالية لمجموعة متنوعة من البدائل التي تعتمد الى حد كبير على نفس الأساليب القائمة أي من خلال البطاقات الائتمانية والربط مع الحسابات البنكية. على سبيل المثال، تسمح منصة تحويل الأموال والدفع PayPal لمن يملك بطاقة سحب أو بطاقة ائتمان أو حساب بنكي بإتمام مدفوعات التجارة الإلكترونية وتحويل المال بين الأفراد على عناوين بريدهم الإلكتروني، أو حسابات مصرفية كبديل عن الأنظمة التقليدية كالشيكات والحوالات المصرفية.

كما تقدم المحافظ الافتراضية مثل Pay Apple – Wallet Google – Pay Samsung: خدمة الدفع اللائق من خلال الهواتف والساعات الذكية، دون الحاجة الى حمل البطاقات وذلك من خلال خصائص NFC خاصة اتصال المدى القريب Communication Field Near و ترمز الى شريحة الكترونية تتواجد في الغطاء الخلفي للهاتف، توفر طريقة اتصال لاسلكي مع جهاز الكتروني آخر، بمجرد تلامسهما، وتختلف هذه التقنية عن خاصية البلوتوث Bluetooth في أنها تعمل على نقل البيانات عبر موجات الراديو" و هو ما يجعلها تعمل بسرعات كبيرة. كما وصل الأمر الى امكانيات مبتكرة مكنت الخصائص التعريفية الحيوية مثل بصمة العين أو الوجه في أن تكون الوسيلة المنفردة والمقبولة في عمليات السداد والتحويل. مازالت هذه الأنواع من المعاملات الغير نقدية هي الأكثر شيوعاً حتى الآن، حيث أنها تعتمد على الحسابات البنكية، أو البطاقات الائتمانية، أو بطاقات الدفع المسبق. وفي المجمل، استمدت هذه

الفصل الأول: الإطار النظري للمدفوعات الرقمية

الصور العامة من المعاملات قانونيتها بمرور الوقت، والتي اتسمت بخضوعها للسيطرة والرقابة الحكومية من المصارف المركزية.¹

المطلب الثاني: مفهوم المدفوعات الرقمية

تعددت تعاريف وخصائص المدفوعات الرقمية حسب العلماء والمفكرين الاقتصاديين.

أولاً: تعريف المدفوعات الرقمية

"يمكن تعريف المعاملة الرقمية على أنها معاملة دفع تُنفذ ضمن نظام سلس دون الحاجة إلى استخدام النقد، على الأقل في أحد طرفي العملية إن لم يكن كلاهما. ويشمل ذلك المعاملات التي تتم عبر الوسائط الرقمية أو الإلكترونية، حيث يستخدم كل من المرسل والمستلم وسائط رقمية أو إلكترونية لإرسال أو استلام الأموال.

تُعد المدفوعات الرقمية من أبرز التطورات التقنية في مجالات البنوك، والتمويل، والتجارة، لما توفره من مزايا لا تتوفر في أنظمة الدفع التقليدية، مثل الراحة، وتوفير الوقت، والخصوصية، والنزاهة، والتنقل، وسهولة القبول. ووفقاً لموقع Marketwatch.com فإن المدفوعات الإلكترونية تقلل متوسط الوقت المستغرق لدفع ثمن المنتجات أو الخدمات بنسبة تصل إلى 60% وفي الوقت نفسه، لكي تُقبل المدفوعات الرقمية على نطاق عالمي.²

"هي رصيد أو سجلات مخزنة في ملفات أو قواعد بيانات الكترونية، وهي تشمل النقد الإلكتروني المال الرسمي المتداول بصورة الكترونية والمعتمد على الحسابات البنكية وبطاقات الائتمان، والعملات الرقمية التي تصدر من البنوك المركزية، والعملات الافتراضية والمشفرة، وتلك التي تقتصر على مجتمعات معينة مثل الألعاب الإلكترونية والشبكات الاجتماعية وبطاقات مكافآت الولاء والمشتريات والأميال وغيرها."

"هي عبارة عن مجموعة من الرموز الرقمية غير الملموسة التي ليس لها شكل مادي، وتعمل كوسيط لقيمة التبادل وتستخدم عملية التشفير لتأمين معاملاتها والتحكم فيها".³

ثانياً: خصائص المدفوعات الرقمية

يوجد عدة خصائص جعلت المدفوعات الرقمية (وسائل الدفع الالكترونية) تتميز عن الوسائل التقليدية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- من حيث امتداد الصفة الدولية: أي هي وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

¹ مرزوق آمال، "المدفوعات الرقمية كمدخل لتعزيز الشمول المالي"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن حول التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام: الواقع، الفرص والتحديات، يومي 24 و25 نوفمبر 2021، جامعة طاهري محمد بشار، ص4.

² Sara Allali, Meriem Guechi, Imen Berkane, " Digital Payments in Algeria: Requirements for Modernization After the Covid-19 Pandemic," vol 10, N04, december2022, p440.

³ مرزوق آمال، "واقع وآفاق إصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية"، مجلة Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، العدد 17، رقم 01، 2023، ص3.

- من حيث الجهة التي تقوم بخدمة الدفع الإلكتروني: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدة في المكان، ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنت، كما يتم تبادل المعلومات الإلكترونية من خلال وسائل الاتصال ويتم إعطاء أمر بالدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.¹
- إلزام وجود نظام مصرفي مُهيكل ومُعد بشكل كامل: يتضمن توفير أجهزة وتقنيات متطورة تُعنى بإدارة العمليات المالية عن بُعد، بما يضمن سهولة التعامل بين الأطراف ويوفر الثقة اللازمة لإنجاز المعاملات. وتتولى البنوك، بشكل أساسي، مسؤولية هذا الدور، إلى جانب منشآت متخصصة تُنشأ خصيصاً لدعم هذه المنظومة وتطويرها.
- وسائل الامان الفنية: يتم الدفع الإلكتروني من خلال فضاء معلوماتي، مفتوح فان خطر السطو على ارقام الكروت اثناء الدفع الإلكتروني قائم فازداد هذا الخطر في الدفع عبر الأنترنت عن غيرها من الشبكات، باعتبارها فضاء يستقبل جميع الاشخاص من جميع البلدان بمختلف مقاصدهم ونواياهم لذلك يجب ان يكون مصحوبا بوسائل امان فنية من شأنها ان تحدد هوية المدين الذي يقوم بالدفع للدائن الذي يستفيد منه فتتم بطريقة مشفرة وبرامج خاصة معدة لهذا الغرض. حيث لا يظهر الرقم البنكي على شبكة الويب (web) كما يتم عمل ارشيف للمبالغ التي يتم السحب عليها باستخدام هذه الطريقة يكون من السهل الرجوع اليه.²

المطلب الثالث: أشكال الدفع الرقمي

تم تطوير مجموعة متنوعة من أنظمة الدفع الرقمي في السنوات الأخيرة، ويمكن تصنيف هذه الأنظمة بشكل عام كما يلي:

1. بطاقات الدفع: تُصنّف بطاقات الدفع إلى ثلاثة أنواع: بطاقات الخصم، وبطاقات الائتمان، والبطاقات مسبقة الدفع. تُعد بطاقات الخصم حالياً أداة الدفع غير النقدي الأكثر شيوعاً في العالم. يمكن للأشخاص استخدام بطاقات الدفع لإجراء المشتريات في المتاجر، أو عبر الإنترنت، أو من خلال الكتالوجات البريدية، أو عبر الهاتف. وتوفر هذه البطاقات الوقت والمال لكل من العملاء والشركات، مما يجعل المعاملات أكثر سهولة وراحة.
2. المحافظ الرقمية: المحفظة الرقمية (e-wallet) هي نظام برمجي يُخزّن معلومات الدفع الخاصة بالمستخدم بشكل آمن، بالإضافة إلى كلمات المرور الخاصة بمختلف وسائل الدفع والمواقع الإلكترونية. منذ عام 2007، أدت التطورات في المحافظ الرقمية والمحمولة إلى ظهور العديد من النماذج والحلول، وجميعها تهدف إلى تحسين راحة المستخدم، والاستفادة من البيانات، وتقديم العروض، وتقليل العقبات، وخفض تكاليف الدفع. ووفقاً لتقرير صادر عن شركة " Juniper Research"، من المتوقع أن يصل عدد مستخدمي المحافظ الرقمية على مستوى العالم إلى نحو 4 مليارات مستخدم، مع زيادة في قيمة المعاملات عبر المحافظ بنسبة تفوق 80% لتتجاوز 9 تريليونات دولار سنوياً. حيث تتمثل المحافظ الرقمية المشهورة عالمياً في:

¹ ليزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، "واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة حمدة لخضر الوادي، العدد 24، ديسمبر 2017، ص280.

² السائس ابتسام، نيلي صفاء، "وسائل الدفع في التجارة الإلكترونية"، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص قانون أعمال، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2020/2019، ص11.

الفصل الأول: الإطار النظري للمدفوعات الرقمية

PayPal: هو نظام دفع إلكتروني يُعد بديلاً للمعاملات التقليدية مثل الشيكات والتحويلات المالية. إن امتلاك حساب على PayPal يُشبه امتلاك حساب عبر الإنترنت يمكن من خلاله شراء المنتجات واستلام الأموال من أشخاص يمتلكون حساباً على PayPal أو بطاقة ائتمان.

Google Pay: وسيلة بسيطة وسريعة لإجراء المدفوعات عبر الإنترنت.

Apple Pay: هي خدمة دفع إلكتروني ومحفظة رقمية مقدمة من شركة Apple، تتيح للمستخدمين إجراء المدفوعات مباشرة من خلال تطبيقات iOS أو عبر الإنترنت.¹

3. الدفع عبر الهاتف المحمول: تُوفّر عمليات الدفع التي تتم من خلال الأجهزة اللاسلكية مثل الهواتف المحمولة والهواتف الذكية مزيداً من الراحة، وتُقلل من رسوم المعاملات، وتزيد من أمان الدفع الإلكتروني.

كما أن هذا النظام سهل على الشركات جمع معلومات مفيدة عن عملائها وعمليات شرائهم). ومن أمثلة الدفع عبر الهاتف المحمول: المدفوعات عبر الرسائل النصية (SMS) والفوترة المباشرة عبر الهاتف، والمحافظ الرقمية المحمولة بعد استعراض أنواع الدفع الرقمي المختلفة، لا بد من تعريف الدفع اللاتلامسي، وهو يشير إلى القدرة على دفع ثمن السلع والخدمات دون الحاجة إلى التلامس مع المورد أو العميل. فقد أصبحت المدفوعات تُنفذ دون الحاجة إلى تلامس الأطراف المعنية، بفضل التطورات التكنولوجية مثل الإنترنت وتقنيات أخرى وتُعد القدرة على نقل معلومات الدفع من جهاز مادي دون الحاجة إلى اتصال فعلي بين جهاز الاستلام الخاص بالمستلم وأداة الدفع الخاصة بالدافع من الميزات الرئيسية لتقنيات الدفع اللاتلامسي. ويمكن تخزين معلومات الدفع اللاتلامسي على أجهزة مادية متنوعة أو الوصول إليها من خلالها (مثل بطاقات الدفع، والهواتف المحمولة، والأجهزة القابلة للارتداء). كما يمكن تقسيم الدفع اللاتلامسي إلى فئتين:

البطاقات اللاتلامسية: تحتوي بطاقات الائتمان أو الخصم على شريحة NFC مدمجة تتيح نقل بيانات الدفع لاسلكياً.

المحافظ الرقمية المحمولة: يمكن للعملاء الاحتفاظ بمعلومات بطاقاتهم الائتمانية على هواتفهم المزودة بتقنية NFC باستخدام تطبيقات مثل Google Pay أو Apple Pay.²

4. الشيكات الإلكترونية: تستخدم الشيكات الإلكترونية لإتمام عمليات السداد بين طرفين من خلال وسيط ويختلف شكلها من شيك لأخر، ويعرف الشيك الإلكتروني على أنه رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله)، ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الإنترنت، ليقوم البنك بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك، ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً، ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكترونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.

5. التحويلات الإلكترونية: تعد التحويلات المالية واحدة من أهم الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف في العصر الحديث، ويقصد بها عملية نقل النقود أو أرصدة الحسابات من حساب إلى

¹ Sara Allali, Meriem Guechi, Imen Berkane, op cit, p-p 442-443.

² Op cit, p443.

حساب أو من مصرف إلى مصرف، أو من بلد إلى بلد، وما يستتبع ذلك من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية أو تحويل عملة أجنبية إلى عملة أجنبية أخرى.

ويتم تغطية هذه الخدمة من خلال عدة طرق أهمها: الحوالات البريدية والهاتفية أو التحويلات بالسويقت (SWIFT)، وويسترن يونيون (Western Union) أو الموني جرام (Money Gram)، ويعد نظام التحويلات المالية الالكترونية جزءا بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الالكترونية التي تعمل عبر الانترنت، يتيح هذا النظام نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي لآخر وكذا المعلومات المتعلقة بطريقة الالكترونية آمنة وسهلة.¹

العملات الالكترونية (الرقمية): هي عبارة عن مجموعة من الرموز الرقمية الغير ملموسة التي ليس لها شكل مادي وتعمل كوسيط لقيمة التبادل وتستخدم عملية التشفير لتأمين معاملاتها والتحكم فيها، حيث تعتمد على سلسلة الكتل. تتمتع العملات الرقمية أو المشفرة بالعديد من المزايا التي تسمح بالمعاملات الفورية التي تتم مباشرة بين الأطراف المتعاملة دون الحاجة لوسطاء وتستخدم بسلاسة لتسديد المدفوعات عبر الحدود وعند الاتصال بالأجهزة والشبكات العالمية للمعلومات.

كما ظهرت وانتشرت بشكل سريع جدا نظرا للطفرة الهائلة التي تحظى بها تقنيات العصر الرقمي، مما جعلها تتخطى الحدود المكانية في التعامل والمدفوعات والتحويلات الفورية. من أبر أشكالها:²

- البيتكوين Bitcoin: ظهرت سنة 2009 واعتمدت على تقنية البلوكتشين Blockchain حيث أصبحت العملة الأولى حاليا في الأسواق.
- الايثريو Ethereum- ETH: ظهرت سنة 2015 وتعرف باسم عملة الخدمات
- ليتكوين Litecoin-LTC: تختلف عن باقي العملات الرقمية من حيث السرعة والقيمة والأكثر تعقيدا
- الريبل Ripple: من أشهر العملات يرمز لها XRP وهو نظام مفتوح المصدر، لايزال في مرحلة التجربة ويمكن وصفه أنه يمثل الجيل القادم من شبكات الدفع.
- بيتكوين كاش BCh: هي توأم البيتكوين وامتداد حقيقي لها غير أنها أقل حجما وأقل تكلفة ولها عدة رموز واختصارات منها.

¹ دهوم عبد المجيد، "واقع وسائل الدفع الالكترونية المستحدثة في إطار التكنولوجيا المالية"، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 584.

² أيمن صلاح، "واقع العملات الرقمية"، سلسلة كتيبات تعريفية موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد 10، صندوق النقد العربي، 2021، ص ص 9-12

المبحث الثالث: دور المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي وتحديات التعامل بها

تسهم المدفوعات الرقمية في توسيع نطاق الشمول المالي عبر تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، خاصة للفئات المهمشة. إلا أنها تواجه تحديات مثل نقص البنية التحتية وانعدام الثقة في المعاملات الإلكترونية.

المطلب الأول: دور المدفوعات الرقمية في تعزيز الشمول المالي

إن التطور التكنولوجي الهائل، وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة، ساهم في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد أن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دوراً في تسريع عجلة الشمول المالي، تأكيداً على ذلك تشير التقديرات إلى أن الشمول المالي القائم على الحلول الرقمية عمل على تضمين حوالي 57% من الأفراد غير المشمولين مالياً في النظام المصرفي، كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يعمل الكثير منها في القطاع غير الرسمي الدولي النامية، كذلك هناك ما يقدر بـ 2.5 مليار شخص بالغ لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية بسبب عدم امتلاكهم لحساب مصرفي. ومن هنا أصبحت الحاجة ضرورية لتبني نظام قوي للتكنولوجيا المالية من قبل المجتمع الدولي لاستفادة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات من الخدمات المالية الكترونياً.

كما يمكن أن يساهم التحول نحو الشمول المالي الرقمي في تعزيز عدد من جوانب برنامج الحماية الاجتماعية مثل: وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه، كذلك مساعدة رجال الأعمال والتجار على القيام بعمليات السداد الرقمي. علماً بأن القضاء على الفقر لا يقتصر فقط على تشجيع النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية، بل يتطلب المعرفة بطريقة استخدام التقنية الرقمية من قبل غير المشمولين مالياً مما يضع على عاتق البنوك عبء التثقيف من برامج التثقيف المالي.

ومن الجدير بالذكر، أن الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي الرقمي، تساهم في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الفقر. حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن هناك أكثر من 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 1,9 دولار يومياً، وبانعدام وجود فرص لحصولهم على الخدمات المالية الأساسية يجعل من الصعب على هؤلاء الأشخاص إدارة حياتهم الاقتصادية.

ومن شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دوراً حاسماً في زيادة نسبة الشمول المالي، من خلال أشكال مستحدثة للخدمات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت. وعلاوة على ذلك، وبحسب تحالف الشمول المالي، يمكن إبراز خصائص التكنولوجيا المالية التي تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي. ومن أبرز هذه التقنيات ما يلي:

- ✓ تقنية البلوك شين (Block chain) وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛
- ✓ اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية (Computing Cloud) في القطاع المالي لتقليل التكاليف وتعزيز مرونة البنية التحتية؛
- ✓ تحليل البيانات الضخمة (Analytic Data Big) وأهميتها في تحسين عمليات التصنيف الائتماني والتقييم المالي للعملاء؛

- ✓ التقنيات البيو مترية لتعزيز وزيادة كفاءة الإجراءات اعرف عميلك (KYC) والتحقق من الهوية بطريقة أكثر دقة وأماناً؛
- ✓ التكنولوجيا الرقابية (RegTech) لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية وكفاءة الاشراف المحلي¹.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها المدفوعات الرقمية

إدارة المدفوعات الإلكترونية تقدم فوائد كبيرة للشركات، ولكنها تواجه أيضاً تحديات محاسبية عديدة يجب معالجتها لضمان كفاءة ودقة العمليات المالية، وفيما يلي أبرز تلك التحديات:²

- تعامل الشركات مع مجموعة متنوعة من طرق الدفع، مثل: البطاقات البنكية، المحافظ الرقمية، والعملات الرقمية، يؤدي هذا التنوع إلى تعقيد عملية التسوية المحاسبية وضمان مطابقة المعاملات مع السجلات المالية.
- تزايد المدفوعات الإلكترونية يزيد من خطر الاحتيال المالي واختراقات البيانات، يجب على الشركات التأكد من حماية بيانات المعاملات وتطبيق معايير الأمان.
- المدفوعات الإلكترونية تحتاج إلى الامتثال لمعايير المحاسبة المحلية والدولية، خاصةً عند العمل مع العملات الأجنبية أو عبر الحدود.
- إذا كانت الشركة تعمل على مستوى عالمي، فإن التعامل مع المدفوعات الإلكترونية بالعملات الأجنبية يؤدي إلى تحديات في التحويل وتغيرات سعر الصرف، مما يؤثر على التسويات المحاسبية.
- تتطلب المدفوعات الإلكترونية إدارة ضرائب معقدة مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) أو ضريبة المبيعات، بالإضافة إلى الامتثال لقوانين الضرائب في الدول المختلفة.
- تحتاج أنظمة المدفوعات الإلكترونية إلى التكامل مع الأنظمة المحاسبية وأنظمة إدارة الموارد (ERP) لإتمام المعاملات بشكل فعال، وغالباً ما يكون هذا التكامل معقداً.
- قد تؤدي المدفوعات الإلكترونية إلى تدفقات نقدية متكررة ومتغيرة، مما يجعل من الصعب على الشركات التنبؤ بالتدفقات النقدية بدقة وإدارتها.
- بعض طرق الدفع الإلكتروني، مثل: البطاقات الائتمانية، قد تفرض رسوم معالجة مرتفعة تؤثر على هوامش الربح للشركات.

¹ محمد عبد العليم صابر، "التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية"، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، المجلد 1، العدد 1، سبتمبر 2023، ص 105

² من الموقع: <https://plugin-soft.com/electronic-payments-management/>، تاريخ النشر: 2024/09/22، تاريخ الاطلاع: 2025/05/15، على الساعة 21:38.

خلاصة الفصل

تمثل المدفوعات الرقمية تحولاً جذرياً في طرق إنجاز المعاملات المالية، حيث جاءت كاستجابة للتطور التكنولوجي المتسارع والحاجة إلى وسائل دفع أكثر كفاءة وأماناً. وقد ساهمت هذه المدفوعات في تجاوز العديد من القيود التي فرضتها الوسائل التقليدية، من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل التكاليف وتحسين سرعة تنفيذ العمليات. كما أصبحت أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف التغطية المصرفية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات حقيقية تعيق تعميم استخدامها، إضافة إلى مخاطر أمن المعلومات، مما يستدعي تكامل الجهود بين الجهات الحكومية والمصرفية لتجاوز هذه العقبات وتحقيق الاستفادة القصوى من هذا التحول.

الفصل الثاني:
الإطار النظري
للتجارة الخارجية
وتأثيرها بالمدفوعات
الرقمية

تمهيد:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، برزت التجارة الدولية كأحد المحركات الأساسية للنمو والتنمية، حيث أصبحت الدول أكثر ترابطاً من خلال تبادل السلع والخدمات، والتكامل في الأسواق. ومع هذا التوسع، برزت الحاجة إلى أنظمة دفع مرنة، آمنة وفعالة تواكب حجم المعاملات وتساهم في تسهيلها. وهنا برز الدور المحوري للمدفوعات الرقمية كأداة حديثة أحدثت نقلة نوعية في طريقة تنفيذ وتسوية المعاملات التجارية عبر الحدود.

ومع ظهور التكنولوجيا المالية وتطور أنظمة المدفوعات الرقمية، بات لهذه الأخيرة دور جوهري في تحسين كفاءة التجارة الدولية، من خلال تسريع عمليات الدفع وتقليل التكاليف المرتبطة بالتحويلات المالية عبر الحدود. تساهم المدفوعات الرقمية في تجاوز العقبات التقليدية، مثل القيود البنكية واختلاف العملات، مما يُعزز سهولة التبادل التجاري بين الدول. كما توفر أنظمة الدفع الرقمي مستوى أعلى من الأمان والشفافية، مما يقلل مخاطر الاحتيال ويُحسن ثقة الأطراف التجارية.

وتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: أوجه اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الثالث: تأثير المدفوعات الرقمية على التجارة الخارجية

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تُعد التجارة الخارجية محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي العالمي، حيث تسهم في توسيع الأسواق وزيادة التنافسية وتعزيز التكامل بين الاقتصاديات.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

لتوضيح مفهوم التجارة الخارجية بشكل أدق نستعرض فيما يلي تعريفها:

أولاً: تعريف التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها:

"هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل".¹

"أو هي انتقال وتبادل السلع والخدمات بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".²

تعرف أيضاً بأنها تلك العلاقات الاقتصادية الدولية وكل النشاطات التي تقوم بين الدول باعتبار كل دولة لها كيان مستقل يتمتع بالسلطات السياسية والاقتصادية المختلفة عن الدول الأخرى وتتألف هذه العلاقات من شقين هما:

- علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص على المستوى الدولي، وتُعرف بالمعاملات ذات الطابع الشخصي أو الاجتماعي على الصعيد الدولي.
- علاقات ناشئة عن تحركات السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال على المستوى الدولي وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية.

كما تعرف التجارة الخارجية بأنها "فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الوطن".³

ومن هذه التعاريف يمكن أن نلخص إلى تعريف شامل للتجارة الخارجية على أنها:

"جميع العمليات التجارية التي تقوم بها الدولة مع العالم الخارجي، وتشمل استيراد السلع والخدمات من الخارج وتصدير المنتجات المحلية إلى الأسواق الدولية. حيث تُعد هذه المبادلات وسيلة مهمة لتلبية احتياجات السوق المحلي من المواد غير المتوفرة، وكذلك لتسويق الفائض من الإنتاج الوطني في الخارج."

¹ جميل محمد خالد، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة، ص 217.
² قويدر ابتسام، "محاضرة في التجارة الدولية"، تخصص دراسات واستراتيجيات أمنية، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، السنة الجامعية 2020/2021، ص 3.
³ سامي بلبخاري، "محاضرات في نظريات التجارة الدولية"، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945-قائمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2021/2022، ص 5، 6.

ثانياً: خصائص التجارة الخارجية

تتميز التجارة الخارجية بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- تمتاز التجارة الخارجية بأنها عملية تبادلية للسلع والخدمات بين الدول، وربما تكون تلك المبادلات بين الدول التي تسعى إلى تحقيق الهدف الاقتصادي، أو ربما بهدف السيطرة والاستحواذ على الأسواق الخارجية. وقد تطورت هذه النظرة في السنوات الأخيرة خصوصاً في ظل الانفتاح الخارجي ودخول الاتفاقيات الدولية وظهور التجارة الإلكترونية التي تمتاز بالتغير والسرعة في تقديم الخدمات وسهولة السيطرة عليها حتى إن بعض المنظمات وليس الدول تسعى إلى السيطرة بمنتجاتها على أسواق خارجية قد تعجز عنها الكثير من الدول؛
- تقوم التجارة الخارجية على التخصص في الإنتاج، بحيث تبذل كل دولة طاقاتها وتسخر مواردها في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها وتوريدها للدول الأخرى بتميز دون غيرها من الدول، ومن الملاحظ في العقود الأخيرة أن التحيز الذي تسعى إليه الدول هو التحيز النوعي وليس التحيز الكمي فحسب خصوصاً في ظل ظهور المعايير والمبادئ الدولية للسلع والخدمات، والتي تضع ضوابط للإنتاج أو ما يسمى بالأيزو؛
- تتطلب التجارة الخارجية الانتقال إلى التسويق الدولي، وهذا يتطلب أسواقاً خارجية كبيرة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها. ومن هنا تبدأ عمليات التنافس التجاري الدولي في السيطرة على الأسواق الدولية والعالمية وقد تفاوتت الدول في هذا المجال في السيطرة على الأسواق الخارجية، من حيث الوسائل الدعائية والإعلامية والقرب من الأسواق المستهدفة وتحيز الإنتاج لدى تلك الدول إلى غير ذلك من الأسباب؛
- تعتمد التجارة الخارجية الدولية على الأسعار الدولية المعلومة والمعلنة للسلع المتبادلة بين الدول والتي حددت عن طريق العرض والطلب والسياسات الدولية، فقد يتم الاتفاق على تسعير السلع والخدمات من قبل قانون العرض والطلب مما يعمل على إحداث توازن في الكميات المعروضة والكميات المطلوبة؛
- تعتبر التجارة الخارجية مؤشراً من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي بلد من البلدان، فكلما كانت الدول تتمتع بتجارة خارجية كبيرة وانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها. وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها، ناهيك عن ارتفاع معدلات الدخل القومي وانخفاض البطالة إلى غير ذلك من المؤشرات الإيجابية لدى الدولة.

¹ عطا الله علي الزبون، "التجارة الخارجية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 20-22.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، ذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في اشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة. إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة. إضافة إلى أسباب أخرى أهمها:¹

- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى؛
 - الفائض في الإنتاج المحلي مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه؛
 - السعي إلى زيادة الدخل الوطني اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية؛
 - اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية؛
 - الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا؛
 - اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها؛
 - التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عن انشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة؛
 - تخصص وتقسيم العمل الدولي حيث كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية مما يزيد من إنتاجها ووجود فائض لديها في هذه السلع وبالتالي عليها استبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع تلك الدول بدورها بميزة في إنتاجها؛
- كما أن التخصص يعتبر كأساس لقيام التبادل الدولي حيث أنه "أيا كانت طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية للدول، فإن هذه الأخيرة لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة شاملة ولفترة طويلة من الزمن، فهناك سلع تنتجها الدولة بكميات تزيد عن استهلاكها المحلي، وهناك سلع تنتجها الدولة بكميات تقل عن حاجتها للاستهلاك المحلي، وهناك سلع لا تنتجها الدولة إطلاقا".²

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي، ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشرا للنمو الاقتصادي والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة. ويعتبر الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول وذلك بسبب الندرة لتلك

¹ وليد عابي، "حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف 1، السنة الجامعية 2018/2019، ص 6، 7.

² بشاري سلمى، "الإصلاحات الجمركية الجزائرية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2014، ص 4.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية وتأثرها بالمدفوعات الرقمية

السلع في الدول المستوددة، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمعات، ولعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي:¹

- التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي؛
- تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار كما أن السيولة النقدية تزيد من القدرة الائتمانية للفرد والدولة على حد سواء، فمن المعروف أنه كلما زادت السيولة زادت القدرة الائتمانية للفرد والمؤسسة والدولة؛
- تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو استيرادها؛
- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري، فمن خلال عوائد الصادرات يمكن الانفاق على المشاريع الاستثمارية والتي بقت لزمن بعيد تنتظر المصدر التمويلي لها ولكن لضعف الدعم المالي في الدولة بقيت تلك المشاريع خارج حيز التنفيذ الذي تطمح إليه تلك الدول والتي تشكل في أغلبها بداية لعهد اقتصادي جديد وتتضح تلك الظاهرة بشكل كبير في الدول النامية والتي تحتوي على مواد أولية كبيرة تذهب إلى الأسواق الخارجية بأسعار قليلة وتعود سلع مصنعة إلى الدول التي صدرت منها؛
- تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن خصوصا مع الواردات إذا كانت تنمو وبشكل مضطرب. وبالتالي من خلال الواردات فإنها تعمل على توفير ما يحتاجه المجتمع داخل الدولة من سلع وخدمات استهلاكية لم تكن متوفرة ويحدث هناك نقص في الحاجات سواء الضرورية أو الكمالية، فالتجارة الخارجية من الصادرات والواردات تعمل على إيجاد التوازن الاقتصادي الداخلي في اقتصاد الدولة؛
- كما أن التجارة الخارجية المتوازنة تعمل على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من متطلبات وما تحققة من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات، فالتجارة الخارجية مصدر لتوليد الأموال التي ترصد لسد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية كما تعمل على التوازن النقدي بين التدفق الحقيقي من السلع والخدمات وبين التدفق النقدي داخل الدولة.

¹ عطا الله علي الزبون، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-19.

المبحث الثاني: أوجه اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية والعوامل المؤثرة فيها

تختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية في نطاقها الجغرافي، حيث تشمل الأولى تبادل السلع والخدمات بين الدول، بينما تقتصر الثانية على التعاملات داخل حدود الدولة نفسها. كما تتأثر التجارة الخارجية بعدة عوامل مثل السياسات التجارية، أسعار الصرف، والعلاقات الدولية.

المطلب الأول: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

تقوم كل من التجارة الداخلية والخارجية نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي بدوره إلى قيام التبادل إلا أن هناك اختلافات يمكن تحديدها فيما يلي¹:

- 1. صعوبة انتقال عناصر الإنتاج:** تؤدي سهولة انتقال عناصر الإنتاج إلى اقتراب عوائدها من مستوى واحد داخل حدود الدولة الواحدة، لكن على المستوى الدولي توجد العديد من الحواجز التي تمنع انتقال عناصر الإنتاج، كالحواجز القانونية التي تفرض كقيود على انتقال العمل ورأس المال، أو اقتصادية مثل المخاطر التي قد يتعرض لها رأس المال الأجنبي، أو ثقافية كاختلاف اللغة، العادات والتقاليد، كما تقف الحدود السياسية عائقاً يمنع انسياب السلع بحرية بين الدول، بشرط الموافقة المسبقة مما يؤدي إلى اختلاف عوائد عناصر الإنتاج من دولة لأخرى، ويؤثر في تكاليف إنتاج السلع ومستويات الأجور بين الدول المختلفة، على عكس التجارة الداخلية التي يسهل معها الانتقال لعناصر الإنتاج وبالتالي اتجاه عوائد عناصر الإنتاج إلى التساوي داخل الدولة.
- 2. اختلاف عملات الدول المتاجرة:** تختلف التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية من حيث العملات، فتتم الصفقات في التجارة الداخلية بعملة واحدة في حين أن التجارة الخارجية تتم على الأقل بعملتين، فتقوم العملات بدور الوسيط في عملية التبادل في التجارة الخارجية التي يمكن أن نقسمها إلى ثلاث عمليات أساسية هي:

العملية الأولى: يتم فيها التبادل السلع بالنقد الأجنبي؛

العملية الثانية: تتم فيها تبادل النقود الأجنبية بالنقد الوطنية؛

العملية الثالثة: تتم فيها تبادل النقود الوطنية بالسلع.

فأساس الاختلاف هو أن لكل بلد عملته الخاصة والتي تختلف عن غيرها بحيث لا توجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري الدولي كما هو الحال بالنسبة للتبادل التجاري الداخلي. وهذا الاختلاف له انعكاسات واسعة على التجارة الخارجية، إذ ينبغي الاستعانة بسعر الصرف والحذر من تقلباته لا سيما إذا كان النظام المتبع هو النظام المعوم الذي يسمح بحركة سعر الصرف، هذا الاحتمال قد يدفع المتعاملين إلى اتخاذ إجراءات خاصة تعرف بالتحوط وهذه كلها تمثل كلفة إضافية تغير من قيمة الصفقة التجارية.

- 3. اختلاف السياسات التجارية بين الدول:** إن الدولة بحكم كونها وحدة سياسية مستقلة لها أن تصدر من التشريعات والقوانين ما تراه مناسباً لخدمة مصالحها، ومن ضمن هذه التشريعات ما يتعلق بتنظيم سياستها التجارية التي تمثل مجموعة الأنظمة كالتشريعات التي تصدرها الدولة بهدف التأثير في حجم

¹ سعيد أحسن، "تقنيات التجارة الخارجية"، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، السنة الجامعية 2020/2019، ص ص 7، 8.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية وتأثرها بالمدفوعات الرقمية

واتجاه علاقاتها التجارية الخارجية، وتعد التعريفية الجمركية كالحصة الاستيرادية من الوسائل التقليدية الأكثر شيوعاً للسياسة التجارية، لذا فإن انتقال سلعة ما من بلد لآخر قد يخضعها لتعريفية جمركية يفرضها البلد المستورد الأمر الذي يرفع كلفة الصفقة التجارية، أو أن لا يسمح لها بالدخول إلا بكميات معينة إذا كان البلد يتبع نظام الحصص الاستيرادية، في حين أن يحدث هذا بين أقاليم الدولة الواحدة.¹

4. اختلاف الأسواق: نقصد باختلاف الأسواق العناصر التالية:

- اختلاف أدواق المستهلكين مما يؤدي إلى اختلاف تفضيلاتهم للسلع؛
- انفصال الأسواق عن بعضها بسبب الحواجز الطبيعية، الإدارية والسياسية، بالبعد الجغرافي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل، كما أن الإجراءات الخاصة بالحواجز الجمركية وتراخيص الاستيراد والتصدير والشهادات الصحية تحد من انتقال السلع؛
- اختلاف الأسواق من حيث درجة المنافسة التي تسودها، حيث تسود حالة المنافسة الكاملة في الأسواق العالمية أو على الأقل درجة المنافسة فيها أعلى من الأسواق المحلية، مما يؤدي إلى زيادة مرونة الطلب على السلع، على عكس السوق المحلية أين تكون مرونة الطلب أقل.

5. اختلاف الأهداف القومية: لكل دولة سياستها الاقتصادية التي تتبعها بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها، حيث تحرص على معاملة مواطنيها بالتساوي بينها تختلف المعاملة مع الأجانب.

وعادة ما لا تعطي الحكومات لعوامل الربح والخسارة الناشئة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام الذي تعطيه للتجارة الخارجية، حيث ينشأ عن الأخيرة فقدان جزء من الثروة القومية أو إضافة جديدة لها، فيمكن أن تحدد الحكومة سعراً للسلعة أقل من سعر انتاجها كدعم، مما يسهل على أصحاب المداخل المنخفضة الحصول عليها لأهميتها، لكن إذا تم تصدير هذا النوع من السلع ستباع في الخارج بالسعر غير المدعم.²

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية نذكر منها ما يلي:³

1. مستوى التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الأخير يقتضي تطبيق العديد من الإجراءات والسياسات في البنيان والهيكل الاقتصادي بغية تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

إذ يلعب عامل التنمية الاقتصادية دوراً هاماً في مجال التجارة الخارجية، حيث يرجع تحقيق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية إلى ازدهار وتطور اقتصاد الدولة، وهذا ما يمكنها في المقابل تطبيق سياسات

¹ عز الدين علي، "أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2014، ص ص 10، 11.

² سعيد أحسن، مرجع سبق ذكره، ص 8.

³ خالد أحمد علي محمود، "التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2019، ص 319.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية وتأثرها بالمدفوعات الرقمية

تجارية مرنة. على العكس إذا كان الاقتصاد في حالة التأخر والجمود، أين تحرص الدولة على وضع سياسة تقييدية للتجارة الخارجية.¹

2. **أوضاع الاقتصاد المحلي والعالمي:** هذه الأوضاع تؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، فالإقتصاد المحلي ولكي ترتقي صناعته فهو بحاجة إلى سلع أو مواد خام لذا تلجأ الدولة إلى التجارة الخارجية لاستيراد ما تحتاجه هذه الصناعات. كما أن للطلب الاستهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية للدولة من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع. أما عن الاقتصاد العالمي والدولي فإن تغيير الطلب بالزيادة مثال من شأنه تشجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى.

3. **اختلاف توزيع الموارد الطبيعية بين الدول:** تركز مصادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية حيث أن العديد من الدول التي تحوي المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد تزداد أهميتها باعتبارها منتجة لهذه المواد أو امتلاكها لترتبة خصبة وبالتالي تخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.

4. **حجم الدولة:** الذي يؤثر في درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سعة في الأسواق حيث يسهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصة بين الدول الصناعية.

5. **تغير الميزة النسبية:** حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصرف النظر عن ظروف كل منها أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج إن تفاوتت تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين الدول (بسبب اختلاف أسعار عناصر الإنتاج النسبية) يعتبر محددًا أساسيًا لقيام التجارة الخارجية، فعندما تمتلك دولة ميزة نسبية في سلعة (أو سلع) معينة فإن ذلك يعني أنها تتمتع فيها بأدنى تكلفة فرصة بديلة، أي أنها تنتجها بتكاليف أقل وبكفاءة عالية وهو ما يجعلها تتخصص في إنتاج هذه السلعة (أو السلع) وتبادلها بغيرها من السلع التي تكون أكثر تكلفة إذا قامت هي بإنتاجها محليًا.

ومن هذا المنطلق فإن اختلاف تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلع يعد عاملاً هاماً لقيام التجارة بين الدول، خاصة منها تلك التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، ذلك أن الإنتاج الواسع من منتج معين بالنسبة لبلد ما سيؤدي إلى تناقص معدل كلفة الإنتاج في هذا البلد ويمنحه بالتالي ميزة نسبية في ذلك المنتج مقارنة بغيره. إن اختلاف المناطق في العالم يجعل بعضها في حاجة إلى البعض الآخر لإكمال ما لديه من نقص، واختلاف الظروف الطبيعية والمكتسبة بين الدول عامل مهم في تفسير التخصص الدولي الذي يقود إلى زيادة التبادل التجاري، ونعني بالظروف الطبيعية: المناخ وخصوبة الأرض والموارد الموجودة في باطن الأرض.

6. **التجارة ونفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل على الاتجاه العام للتجارة الدولية، حيث إن انخفاض هذه النفقات يؤدي إلى خفض التكاليف الإجمالية للإنتاج، مما يسهم في توسيع نطاق التجارة بين الدول. وبوجه عام، يُعزى جزء من قيام التجارة الدولية بين الدول الصناعية إلى انخفاض نفقات النقل، التي تُمكن من تبادل السلع والخدمات بكفاءة أكبر.

¹ حسان ليندة، "انعكاسات تطبيق الاعتماد المستندي على التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012/2013، ص 31.

7. **الشركات متعددة الجنسيات:** تعد الشركات متعددة الجنسيات من أبرز الأدوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية في جر الاقتصاد العالمي نحو العولمة، ولعبت دورا كبيرا في تدويل الاستثمار والإنتاج والتجارة والخدمات. إذ أضحت تمثل نسبة كبيرة من التجارة الدولية وذلك لسيطرتها على أسواق التصدير والاستيراد والفروع الإنتاجية التابعة للمؤسسات.¹

¹ حسان ليندة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المبحث الثالث: تأثير المدفوعات الرقمية على التجارة الخارجية

شهدت التجارة الخارجية تحولات جذرية نتيجة للتقدم التكنولوجي ووفرة المعلومات، مما أدى إلى ظهور التجارة الإلكترونية كعنصر أساسي في المعاملات التجارية الحديثة. وقد استدعى هذا التحول تطوير المدفوعات الرقمية لتتواءم مع طبيعة هذه المعاملات الخارجية الجديدة. يهدف هذا المبحث إلى دراسة تأثير المدفوعات الرقمية على التجارة الخارجية، من خلال تحليل دورها في تفعيل التجارة الإلكترونية، واستعراض التحديات والانعكاسات التي تواجهها، بالإضافة إلى استشراف آفاق تطويرها المستقبلية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الإلكترونية وأنواعها

أولاً: تعريف التجارة الإلكترونية

يمكن تعريف التجارة الإلكترونية على أنها¹:

"مجموعة من المعاملات الرقمية المرتبطة بأنشطة تجارية بين المشروعات ببعضها البعض، وبين المشروعات والأفراد وبين المشروعات والإدارة".

أو هي "عملية البيع والشراء عبر الشبكات الإلكترونية، على المستويين السلعي والخدمي بجانب المعلومات وبرامج إلكترونية وأنشطة أخرى تساعد على الممارسات التجارية".

كما يمكن تعريفها على أنها "بنية أساسية تكنولوجية تهدف إلى ضغط سلسلة الوسطاء، استجابة لطلبات السوق وأداء الأعمال في الوقت المناسب".

ومن خلال هذه التعاريف يمكن الوصول إلى تعريف شامل على النحو التالي: التجارة الإلكترونية هي منظومة متكاملة من المعاملات الرقمية التي تتم عبر الشبكات الإلكترونية، وتجمع بين عمليات البيع والشراء للسلع والخدمات والمعلومات، وترتبط بين المؤسسات والأفراد والإدارات، من خلال بنية تكنولوجية تهدف إلى تقليص الوساطة، تسريع تنفيذ العمليات، وتلبية حاجات السوق بكفاءة ومرونة في الزمن الحقيقي.

ثانياً: أنواع التجارة الإلكترونية

تتيح التجارة الإلكترونية التبادل التجاري والمالي بين المستهلكين، شركات الأعمال والحكومات في وقت قياسي ومضمون، لذلك ظهرت أنواع كثيرة ومتشعبة منها مما يضيق هذا الحيز لذكرها كلها، إلا أننا نعرض أبرزها على النحو التالي:²

1. **التجارة الإلكترونية بين المستهلكين C2C**: يقوم هذا النوع من التجارة على تفاعل المستهلكين مع مستهلكين آخرين عبر شبكة الإنترنت في مجالات مختلفة، حيث يعتمد نموذج أعمال C2C على 3 لاعبين: مستهلك يعمل كبائع، ومستهلك يعمل كمشتري، ومزود منصة أو وسيط يربط بين المشتريين والبائعين لتسهيل المعاملات. يتزايد استخدام المستهلكين للإنترنت كوسيلة لبيع السلع والخدمات من

¹ عبدة سليمة، "محاضرات في التجارة الإلكترونية"، تخصص اقتصاد رقمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، لونسلي علي، السنة الجامعية 2022/2021، ص3.

² العمري سليمة، "مدخل مفاهيمي للتجارة الإلكترونية متطلباتها ومعوقاتها"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 13، العدد 01، جامعة وهران 2، 2024، ص ص 481، 482.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية وتأثرها بالمدفوعات الرقمية

خلال مواقع الويب الشخصية والبريد ومواقع المزادات والمواقع التي تقدم خدمات إعلانية مبوبة على مر السنين.

2. **التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال والإدارة المحلية B2G:** يعتبر هذا النمط أكثر تعقيدا مقارنة بسابقه، بحيث تقوم الهيئات الحكومية (الإدارية والتجارية) بعرض مجموعة من الإجراءات واللوائح والرسوم الخاصة بالسلع المختلفة وعرض المعاملات إلكترونيا عبر شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى التعامل مباشرة مع المكاتب الحكومية. فعلى سبيل المثال خدمة الدفع أين يقوم مدير الشركة بتسديد مستحقات الكهرباء والغاز، الضرائب، تعبئة رصيد الهاتف دون عناء التنقل للمكاتب الحكومية لإتمام الإجراءات المطلوبة.

3. **التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال فيما بينها B2B:** يعد هذا الشكل الأكثر شيوعا للتجارة، حيث تقوم الشركات أو المؤسسات بتبادل الوثائق إلكترونيا (فواتير، دليل السلع، صور، إحصائيات، قائمة الأسعار...) ويبلغ حجم هذه التجارة حوالي 85 % من حجم التجارة في الوقت الحالي.

ومن أبرز سمات التجارة بين مؤسسات الأعمال أن التعامل يكون مع عدد كبير من الموردين أو الزبائن مستخدمة شبكة الاتصال مع الحفاظ على خصوصية المؤسسات من خلال الحماية لبرامجها بكلمات مرور معقدة يصعب الولوج إليها أو اختراقها.

4. **التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال والمستهلك B2C:** ويطلق عليها التسوق، ويتم التعامل بين وحدات الأعمال والمستهلكين، كما تعتبر من أبسط التعاملات من حيث عرض السلع المراد بيعها، كما أنها تتيح للمستهلكين خيارات كثيرة في عملية الدفع (بطاقة الائتمان الشيك، الدفع نقدا). كما تسهم شبكة الإنترنت بشكل كبير في شيوع هذا النوع من التجارة كونها تسهل عملية البيع، لا سيما وأن المستهلك يطلع على السلع المعروضة أو الخدمات دون عناء التنقل إلى الوحدة أو المتجر، مع إمكانية الاطلاع على الثمن وكيفية توصيل السلع وطرق الدفع.

بالإضافة إلى ما سبق نذكر: التجارة الإلكترونية من المستهلك إلى الشركات B2C ، التجارة الإلكترونية من الشركات إلى الإدارات B2A ، التجارة الإلكترونية من المستهلك إلى الإدارة C2A. وبالنظر إلى متطلبات التجارة الإلكترونية وأنواعها المختلفة، يتضح أن مفهوم التجارة الإلكترونية لا ينطوي على البضائع والسلع المادية فقط بل تعداه إلى السلع غير المادية، "فهناك عناصر في التجارة الإلكترونية هدفها تزويدها بمعلومات عن المنتجات والخدمات، التي ستكون قطاعات تجارية مبنية على تبادل المعلومات والمعارف وتقديم الخدمات في الوقت الحقيقي.

المطلب الثاني: دور وسائل الدفع الإلكتروني في التجارة الخارجية

تمثل وسائل الدفع الإلكترونية الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية، إن موضوع مساهمة وسائل الدفع الإلكترونية في التجارة الخارجية موضوع مهمما وجدير بالتحليل والدراسة، إذ تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني والأنظمة الإلكترونية المتمثلة في بطاقات الائتمان والتحويلات البنكية عبر الإنترنت والمحافظ الإلكترونية. ويتضح دور وسائل الدفع الإلكتروني في تطوير التجارة الخارجية من خلال الدور الذي تأخذه هذه الوسائل والمتمثلة فيما يأتي:¹

¹ محمد عباس جبر سلمان، "دور وسائل الدفع الإلكتروني في تطوير التجارة الخارجية (تجارب دول مختارة مع الإشارة للعراق)"، مذكرة ضمن نيل متطلبات الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، السنة الجامعية 2024/1446، ص ص 42-44.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية وتأثرها بالمدفوعات الرقمية

- **تسهيل المعاملات:** تتيح وسائل الدفع الإلكتروني إتمام المعاملات التجارية بسرعة وسهولة مما يقلل من الوقت والجهد اللازمين لإنجاز الصفقات مما ينعكس إيجاباً على تسهيل إجراء المعاملات التجارية محلياً وعالمياً لا سيما بعد تطور التجارة الإلكترونية ورفع القيود عنها في العديد من الدول.
- **زيادة الأمن:** تقدم العديد من وسائل الدفع الإلكتروني مستويات عالية من الأمان مما يقلل من خطر الاحتيال والتلاعب.
- **توسيع نطاق العملاء:** تتيح وسائل الدفع الإلكترونية للشركات الوصول إلى قاعدة عملاء أكبر في جميع أنحاء العالم مما يساهم في زيادة المبيعات.
- **خفض التكاليف:** تساعد وسائل الدفع الإلكتروني على تقليل التكاليف المرتبطة بالمعاملات التجارية مثل تكاليف الشحن والنقل وتكاليف الإدارة.
- **زيادة الكفاءة:** تساهم وسائل الدفع الإلكتروني في زيادة كفاءة العمليات التجارية مما يؤدي إلى تحسين الأداء العام للشركات.
- **التكامل مع الأنظمة الأخرى:** يمكن دمج وسائل الدفع الإلكتروني بسهولة مع الأنظمة الأخرى المستخدمة في التجارة الإلكترونية مثل أنظمة إدارة المخزون وأنظمة إدارة العلاقة مع العملاء وتعد وسائل الدفع في العمليات التجارية وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها، لأنها ركن من أركان العملية التجارية فلا يمكن لمنتج السلعة أو مالكة من تقديمها دون أن يأخذ مقابل، حيث لا يمكن الحصول عليها إلا عبر إحدى وسائل الدفع. فسبقاً كانت وسائل الدفع التقليدية تصمح لإتمام العمليات في التجارة العادية التقليدية وفي التجارة الإلكترونية الحالية لم يعد هذا الأسلوب في الدفع أسلوباً فعالاً، لذا كان من المفروض إيجاد وسائل دفع جديدة تتماشى مع طبيعة ونوع التجارة الجديدة لذا كانت وسائل الدفع الإلكترونية أحد وسائل تسوية عمليات الوفاء بالالتزامات الناتجة عن التجارة الخارجية.

وتعد وسائل الدفع الإلكترونية من الوسائل التي تُسهل طرائق تسوية المعاملات في التجارة الخارجية وتعزيز كفاءتها، في ضوء ما يتماشى ويتوافق مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. إذ إن التطور الفعّال في التجارة الخارجية يحتاج إلى وجود وسائل دفع أكثر سرعة وتطوراً وأماناً ومرونة عالية في تسوية المعاملات في مجال التجارة الخارجية. فقد أدت هذه الوسائل إلى إيجاد العوامل الضرورية لازدهار التجارة الخارجية. إن مجموع الميزات التي تتمتع بها وسائل الدفع الإلكترونية تجعلها تساهم في خدمة كل من التجارة الإلكترونية والتجارة الخارجية، إذ تتمثل هذه المزايا والآثار لوسائل الدفع الإلكتروني بما يخص التجارة الخارجية ما يلي:

- **تسهيل عمليات الدفع:** بعد أن باتت السيولة المادية (النقود) أقل استعمالاً في الحياة العملية عموماً وفي التجارة على وجه الخصوص، ومع تقدّم وسائل الاتصال والتقنيات، انتشرت وسائل الدفع الإلكتروني لأنه يمكن للأفراد والمؤسسات دفع واستلام المقابل المادي لمعاملاتهم التجارية عبر المسافات وبشكل سهل وسريع، مما يخفف من التأخير والتكلفة التي ترتبط بالتحويلات التقليدية. فإذا ما رغب شخص بإبرام عقد تجاري مع شخص آخر في مكان في العالم، فيقوم باعتماد وسائل الدفع الإلكتروني لإتمام العقد وسداد تكلفته.
- **تعزيز الفعالية:** تُسهل وسائل الدفع الإلكترونية في زيادة فعالية العمليات التجارية وتخفيض مدى الزمن اللازم لإتمام إنجاز الصفقات، وهو ما يزيد من إنتاجية الشركات في حالة التجارة الخارجية.

- **تعزيز الشفافية:** تمكّن وسائل الدفع الإلكترونية من إنجاز المدفوعات بسهولة، وتُحقق عملية تسجيلها بشكل صحيح، وهو ما يزيد من شفافية عمليات التجارة الخارجية.
- **عولمة الاتصالات والتكنولوجيا:** إن عولمة الاتصالات والتطورات التكنولوجية في مجال أساليب الدفع جعلت كافة الأفراد في العالم يعيشون وكأنهم في سوق واحد، إذ ألغت هذه الأمور المسافات، وبات الأشخاص يقومون بعمليات البيع والشراء رغم بُعد المسافات بينهم. وقد كانت وسائل الدفع الإلكترونية حجر الزاوية في نجاح التجارة الخارجية، وذلك عبر تسهيل دفع مقابل السلع والخدمات التي تجري ضمن إطار المعاملات التي تخص التجارة.

ويمكن إبراز دور وسائل الدفع الإلكترونية بما يخص الشركات في التجارة الدولية، لاسيما في اتساع نطاق السوق من خلال توسيع دائرة السوق المحتملة، فوسائل الدفع الإلكترونية تلعب دوراً مهماً في تعزيز القدرة على النفاذ إلى أسواق عالمية، وكذلك إيجاد أسواق جديدة، وهو ما يصعب تحقيقه في حال الاعتماد على وسائل الدفع التقليدية. فوسائل الدفع الإلكترونية تُمكن من عرض السلع والخدمات بشكل أكبر وأوسع، وتزداد الفرصة أمام الشركات الصغيرة لدخول الأسواق العالمية، مما يمنحها فرصة للنمو والتوسع في أعمالها. كما أنها تتيح ميزة تقليص مدة التوريد عبر تبسيط عمليات الشراء، خصوصاً فيما يتعلق بدفع قيمة الصفقات، ناهيك عن انخفاض التكاليف بسبب إلغاء المسافات بين البائع والمستهلك على المستوى الدولي.

المطلب الثالث: دور وسائل الدفع الحديثة في تفعيل التجارة الخارجية

تُعَدّ التجارة الخارجية إحدى المجالات التي تأثرت بشكل كبير بمفرزات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث انتقلت من المعاملات والعقود التقليدية إلى نوع جديد من المعاملات الافتراضية الإلكترونية، مما أدى إلى بروز مفهوم التجارة الإلكترونية، التي أصبحت تُشكّل جوهر التجارة الخارجية الحديثة. وقد استدعى هذا التحول تطوير المدفوعات الرقمية لتتوافق مع طبيعة هذا النوع الجديد من المعاملات. ومن ثم، لا يمكن الحديث عن أهمية هذه المدفوعات في تنمية التجارة الخارجية إلا من خلال الوقوف على دور المدفوعات الرقمية في دعم وتطوير التجارة الإلكترونية. ويمكن تلخيصها دورها فيما يلي:¹

أولاً: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الإلكترونية

تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني الحديثة أحد أهم عوامل تفعيل التجارة الإلكترونية بحيث لا يمكن لأي معاملة إلكترونية أن تتم إلا بوجود أحد وسائل الدفع الحديثة باعتبارها ركيزة أساسية تضمن التبادل الآمن والسريع للسلع والخدمات وتبرز هذه الأهمية فيما يلي:

- تحقيق ميزة السرعة في المعاملات والمبادلات التجارية على الرغم من اختلاف الأماكن وبعد المسافات بين أطرافها إضافة إلى السرعة في تنفيذ الالتزامات المترتبة عن إبرام هذا النوع من المعاملات الإلكترونية؛
- تجعل الخدمات المالية والمصرفية متاحة وتحت طلب العملاء على مدار 24/24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع، وبالتالي فهي غير مقيدة بعامل الزمن وهي الميزة المفقودة في وسائل الدفع التقليدية والتي جعلت هذه الأخيرة لا تتلاءم مع طبيعة المعاملات الإلكترونية؛

¹ أمّنة جباري، سعاد قصعة، "وسائل الدفع الإلكتروني التحديات والانعكاسات في التجارة الدولية"، مجلة المعيار، المجلد 29، العدد 01، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2024، ص ص 399-402.

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية وتأثرها بالمدفوعات الرقمية

- لا تتطلب وسائل الدفع الإلكترونية الانتقال المادي للعميل إلى البنوك والمؤسسات المصرفية، وإنما تمكنه من أداء أي عملية تجارية أو الوفاء بالتزاماته من بيته عبر أي وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة.

كما يمكن إظهار أهمية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التجارة الإلكترونية من خلال أنها:

- تتيح للمستهلك عدة بدائل للاختيار وذلك عن طريق استخدام المواقع الإلكترونية؛
- التخفيض من تكلفة الإعلانات التجارية الإلكترونية لإظهار وترويج السلع والخدمات والمنتجات؛
- لا تحكمها قيود زمانية أو مكانية وهو ما يجعلها ذات سوق دولية واسعة.

ومنه يمكن القول بأن اعتماد التجارة الإلكترونية على وسائل تقنية وحديثة تتماشى مع طبيعتها جعلها تحظى بقبول من جميع الدول، كما ساعد على زيادة وتيرة السرعة في المعاملات الإلكترونية مما أدى إلى تراجع دور وسائل الدفع التقليدية وعدم الاعتماد على النقود بصورة سائلة، كونها لا تصلح لإتمام العقد الإلكتروني لعدم تماشيها مع خصوصيته وهو ما يعكس الأهمية الكبيرة لابتكار نظام الدفع الإلكتروني الذي يتفق مع طبيعة هذا النوع من المعاملات.

ثانياً: دور وسائل الدفع الإلكتروني في تفعيل التجارة الخارجية

بداية، إذا أردنا الحديث عن أهمية وأثر وسائل الدفع الإلكترونية في مجال التجارة الخارجية، فإنه من الضروري أولاً التطرق إلى أهمية التجارة الإلكترونية باعتبارها إحدى أبرز نتائج التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية. إذ تلعب التجارة الإلكترونية دوراً محورياً في تفعيل وتنمية التجارة الخارجية، وهو ما جعلها محل اهتمام كبير من قبل هيئة الأمم المتحدة، التي أصدرت القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية، والذي ساهم في تنظيم مختلف المعاملات التجارية الإلكترونية، مقابل الحصول على المقابل المالي من خلال استخدام إحدى وسائل الدفع الإلكترونية.

وقد أدى هذا التحول إلى إنجاز نسبة كبيرة من المبادلات التجارية الخارجية بوسائل إلكترونية، بفضل ما توفره من مزايا متعددة، جعلت من التجارة الإلكترونية عاملاً محفزاً يسهم في دفع عجلة التنمية في مجال التجارة الخارجية، ويعمل على تطويرها وازدهارها، متجاوزة بذلك الحواجز الجغرافية، وفي ظروف زمنية وجيزة، وذلك عبر طرق تقنية تُمكن من إرسال السلعة أو تقديم الخدمة بشكل سريع وآمن.

إن ما يزيد من أهمية وقيمة وسائل الدفع الإلكتروني هو ما تحققه من:

- توفر وسائل الدفع الإلكترونية لحاملها مستوى عالٍ من الأمان، إذ تُجنّب الحاجة إلى حمل النقود عبر الموانئ والمطارات، مما يقلل من مخاطر السرقة أو الضياع، ويُعزز من حمايته أثناء السفر والمعاملات. كما تتميز هذه الوسائل بسهولة الاستخدام، وتسهم في تسريع إبرام العقود والصفقات التجارية؛
- تساهم وسائل الدفع الإلكترونية في زيادة حجم المبيعات، من خلال تسهيل عمليات الدفع وتقليل مخاطر التعاملات، كما تُعفي البائع من مسؤولية متابعة ديون العملاء، إذ تتولى البنوك والشركات المختصة هذه المهمة، مما يجعلها من أقوى الضمانات لحماية حقوق البائع؛
- تضمن وسائل الدفع الإلكتروني نقل المعلومات والبيانات وتنفيذ عمليات الدفع بطريقة آمنة وعالية الحماية من المخاطر، وهو ما أدى إلى انتشارها بشكل واسع؛

الفصل الثاني: الإطار النظري للتجارة الخارجية وتأثرها بالمدفوعات الرقمية

- انخفاض عمولة تداولها وتكلفتها مقارنة بتكلفة أنظمة الدفع التقليدية وهذا عامل أساسي في جناحها وانتشار استخدامها من قبل التجار والمستهلكين؛
- تحقق أرباحا للبنوك والمصارف عن طريق مداخيل الفوائد والرسوم والضرائب.

كما يظهر الدور الفعال لوسائل الدفع الإلكتروني من خلال:

الحد من أزمة السيولة: حيث يتجلى دور وسائل الدفع الإلكتروني من خلال إرساء أسس الاستقرار المالي والنقدي خاصة في ظل أزمة السيولة التي خلفتها أزمة كوفيد-19- وذلك من شأنه تقليل تداول الأوراق النقدية والعملات ما يؤدي حتما إلى خفض تكاليف طباعة الأوراق المالية وتقليص أعباء وتكاليف الموزعات الآلية وبالتالي تحقيق الفوائد للبنوك.

زيادة حركة التبادل التجاري: حيث تتأثر حركة رؤوس الأموال والانفتاح على السوق الخارجية استجابة للعوامل التقنية والتكنولوجية وذلك عن طريق:

- تسهيل عمليات الإقراض للبنوك والرقابة عليها.
- تحرير الأسواق المالية.
- رفع مستوى الأمن.
- التقليل من التكاليف.
- تحسين أداء البنوك المالي وهو ما يدفعها إلى تطوير قدراتها التنافسية.

توسيع نطاق السوق وجناح التسويق الإلكتروني: حيث أن ازدياد نسبة مستخدمي شبكة الأنترنت يساعد على جعل المعاملات المالية متاحة بشكل أكبر لعدد كبير من المستهلكين وهو ما يخلق فرصا للانفتاح على الأسواق العالمية الواسعة وبالتالي تنمية المبيعات وجناح التسويق الإلكتروني.

خلاصة الفصل:

تُعد التجارة الخارجية ركيزة أساسية في دعم النمو الاقتصادي للدول، نظرًا لما توفره من فرص لتبادل السلع والخدمات، وتوسيع الأسواق، وزيادة الكفاءة الإنتاجية. وقد جاءت نشأتها استجابة لجملة من الحاجات الاقتصادية، مثل تفاوت الموارد وتخصص الدول في إنتاج سلع معينة. وتمثل أهميتها في قدرتها على تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية وتحقيق رفاهية الشعوب.

تختلف التجارة الخارجية عن نظيرتها الداخلية من حيث القيود، والعملات، وطبيعة الأطراف المتعاملة، مما يجعلها أكثر تعقيدًا وتأثرًا بعوامل متعددة كالأوضاع السياسية، وتقلبات أسعار الصرف، وتكاليف النقل. هذه الخصائص تتطلب أنظمة دفع مرنة وأمنة تواكب طبيعة التعاملات عبر الحدود.

في هذا السياق، تلعب وسائل الدفع الرقمية دورًا جوهريًا في تطوير التجارة الخارجية من خلال تسهيل عمليات الدفع، وتسريع إنجاز المعاملات، وتقليل التكاليف، وزيادة الشفافية. وقد ساهمت هذه الوسائل في تعزيز قدرة المؤسسات، لاسيما الصغيرة منها، على ولوج الأسواق العالمية، مما يجعل المدفوعات الرقمية عاملاً استراتيجيًا في دعم التجارة الخارجية وتعزيز تنافسية الاقتصاديات الحديثة.

الفصل الثالث:

دراسة تجارب دولية حول
دور المدفوعات الرقمية في
تعزيز التجارة الخارجية مع
التطرق لحالة الجزائر

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

تمهيد:

مع التطور المتسارع للتكنولوجيا المالية والتحول الرقمي الذي يشهده العالم، أصبحت وسائل الدفع الإلكترونية عنصرًا أساسيًا في منظومة التجارة الدولية، لما توفره من سرعة وأمان وكفاءة في إنجاز المعاملات. وقد ساهمت هذه الأدوات في تجاوز الحواجز الجغرافية والقيود التقليدية، مما أتاح فرصًا واسعة للمؤسسات والأفراد للانخراط في الاقتصاد الرقمي العالمي. وفي هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على دور بعض وسائل الدفع الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية. من خلال تقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: استخدام منصة PayPal في التجارة الإلكترونية العالمية

المبحث الثاني: تجربة الصين في اصدار العملات الرقمية (اليون الرقمي) ودورها في تعزيز التجارة الخارجية

المبحث الثالث: واقع الدفع الإلكتروني للتجارة الإلكترونية في الجزائر

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

المبحث الأول: استخدام منصة PayPal في التجارة الإلكترونية العالمية

تعد منصة PayPal من أبرز أدوات الدفع الإلكتروني التي ساهمت في تسهيل التجارة الإلكترونية العالمية، من خلال توفير نظام آمن وفعال لتحويل الأموال عبر الحدود. فقد مكنت الأفراد والشركات من إجراء المعاملات الدولية بسهولة دون الحاجة إلى أنظمة مصرفية تقليدية. ويُعتبر استخدامها ركيزة مهمة في دعم نمو التجارة الخارجية الرقمية.

المطلب الأول: خلفية عامة حول منصة PayPal

يهدف هذا المطلب إلى تقديم نظرة شاملة حول منصة PayPal، من خلال التعريف بها واستعراض نشأتها وأبرز خدماتها، مع تسليط الضوء على الفئات الأساسية التي تستفيد من خدماتها. كما يبرز المطلب المزايا التنافسية التي مكنت PayPal من أن تصبح فاعلاً رئيسياً في مجال المدفوعات الرقمية، مما يساعد على فهم دورها الحيوي في دعم التجارة الإلكترونية العالمية وانعكاساتها الاقتصادية والتجارية.

أولاً: تعريف منصة PayPal

هي موفر خدمات دفع، وهي تنفذ ذلك الدور عبر اعداد خدمات PayPal واستضافتها وصيانتها وتقديمها اليك عبر الانترنت. تتيح للمبرمجين إرسال المدفوعات إلى أي شخص يملك حساباً في PayPal، وكذلك تلقي المدفوعات. أينما توفرت هذه الخدمة يتباين توفر الخدمة الخاصة بنا حسب الدولة/ المنطقة.

هي شركة أمريكية تستخدم بنظام مدفوعات عبر الانترنت في معظم البلدان التي تدعم تحويل الأموال عبر الانترنت وتعمل كبديل الكتروني للطرق الورقية التقليدية مثل الشيكات والحوالات المالية. تعمل الشركة كمعالج دفع للبائعين عبر الانترنت ومواقع المزادات والعديد من المستخدمين التجاريين الآخرين. تأسست PayPal في عام 1998 باسم Confinity، وكان طرحها العام الأول في عام 2002، وأصبحت شركة فرعية مملوكة بالكامل لـ eBay، وكان ذلك في مطلع العام، بقيمة 1.5 مليار دولار. وفي عام 2015، انفصلت eBay عن PayPal رسمياً، احتلت الشركة المرتبة 204 في قائمة Fortune 500 لعام 2019 كواحدة من أكبر الشركات الأمريكية من حيث الإيرادات.

تُسجّل PayPal معلومات الدفع، مثل أرقام الحساب المصرفي وبطاقات الائتمان، بدلاً من أن يُدخل العملاء تلك المعلومات في كل مرة يشتررون فيها إلكترونياً من المواقع، مما يوفر عنصر أمان للدفع غير المتصل. تُستخدم من قبل الشركات الصغيرة والكبيرة على حد سواء ضمن نظم معالجة مدفوعات PayPal في عملية الدفع عبر الانترنت.¹

¹ عماري سمير، شيلي الهام، "البنوك الافتراضية كأحد النماذج الناجحة في مجال العمل المصرفي الإلكتروني Pay Pal نموذجاً"، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 02، 2021، ص 70.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

ثانياً: الفئات الرئيسية المستفيدة من خدمات Pay Pal

يمكن لأي شخص أن يمتلك حساب نشط على منصة المدفوعات الإلكترونية PayPal ويُجري معاملات مالية إلكترونية مختلفة بحرية وأمان في جميع أنحاء العالم. وتتمثل الفئات الرئيسية المستفيدة من هذه المنصة فيما يلي:¹

1. مالكي المتاجر الإلكترونية:

في حال إذا كنت تاجر يمتلك موقع بيع إلكتروني عبر الإنترنت على منصة تجارة إلكترونية فأنت بحاجة إلى ربط متجرك مع بوابة دفع إلكترونية لتقدم لعملائك خيار دفع آمن وسريع. وبمجرد إنشائك لحساب عبر بوابة PayPal سيصبح من السهل عليك ربط موقعك بالبوابة من خلال الإعدادات وذلك على أي منصة من منصات التجارة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم. وهكذا تضمن كسب عدد كبير من العملاء من مستخدمي PayPal والذين يفضلون طريقة الدفع الإلكتروني عند إجراء عملية شراء أونلاين.

2. العاملين بشكل مستقل:

- يمكن للعاملين بشكل مستقل الاستفادة من منصة المدفوعات الإلكترونية PayPal لتحصيل مستحقاتهم وأجورهم من الجهات أو المنصات التي يتعاونون معها على مستوى عالمي.
- تُعد PayPal خياراً مفضلاً لدى شريحة واسعة من المستقلين لما توفره من إمكانية تتبع العمليات المالية من خلال منصة واحدة.
- تسهم PayPal في تسهيل إدارة المدفوعات الإلكترونية بكفاءة ومرونة عالية، مما يعزز سهولة التعاملات المالية للمستقلين.

3. الخدمات الفردية:

- تشمل الخدمات الفردية تحويل واستقبال الأموال عبر حسابات متعددة باستخدام بوابة الدفع الإلكتروني PayPal.
- يمكن للمستخدمين إجراء عمليات التسوق الإلكتروني والدفع بسهولة عبر حسابهم على منصة PayPal.
- تتيح PayPal للأفراد تحويل الأموال واستقبالها بين حساباتهم على المنصة وحساباتهم البنكية في أي وقت ومن أي مكان حول العالم.
- توفر المنصة سهولة ومرونة كبيرة في إدارة المعاملات المالية للمستخدمين.

¹ مدونة شوبلي، " ما هي منصة باي بال PayPal وما هي استخداماتها للمدفوعات الإلكترونية؟"، من الموقع: <https://www.shobly.com/article/pay-pal>، تاريخ الاطلاع 2025/06/5، على الساعة 17:02.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

ثالثاً: الخدمات التي تقدمها بوابة PayPal لمستخدميها

تقدم بوابة المدفوعات الإلكترونية العالمية PayPal العديد من الميزات والخدمات المختلفة لمستخدميها في جميع أنحاء العالم ومن ضمن هذه الميزات¹:

- إدارة الحساب بشكل آمن وسهل.
- إمكانية تسجيل بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم البنكية لاستخدامها في المعاملات المالية.
- إمكانية إجراء كافة المعاملات المالية عبر الهاتف الذكي.
- سهولة إجراء كافة التحويلات المالية المحلية والدولية.
- توفير سياسات الأمان والخصوصية لبياناتك البنكية ومعاملاتك المالية.

رابعاً: مزايا استخدام PayPal للمدفوعات الإلكترونية

تتمتع منصة PayPal بعدة مزايا متنوعة فور إنشاء حساب خاص بك عبر بوابة المدفوعات الإلكترونية PayPal ومن أبرز هذه المزايا²:

- إجراء المعاملات المالية الإلكترونية بأمان:
- أهم ما تتميز به وتروج عنه منصة Paypal أنها تضمن الأمان لمستخدميها من خلال حماية كافة بياناتهم الشخصية والبنكية وبيانات معاملاتهم المالية من الاختراق أو الاحتيال.

• سهولة الإدارة والاستخدام:

من أهم مزايا بوابة PayPal أيضاً هي ما تتمتع به من سهولة في إدارة واستخدام خدمات المنصة، مع سهولة تتبع المستخدمين لكافة معاملاتهم السابقة والحالية سواء عبر تطبيق الهاتف الذكي أو جهاز اللاب توب.

• مرونة تحويل واستقبال الأموال:

تسمح بوابة المدفوعات الإلكترونية PayPal لمستخدميها بإمكانية تحويل واستقبال الأموال من وإلى جميع أنحاء العالم، ويمكنك التحويل لأكثر من دولة في نفس الوقت وكذلك الاستقبال.

• تعدد الاستخدامات:

يمكنك بواسطة بوابة باي بال PayPal إجراء عمليات الدفع الإلكتروني أو استقبال وتحويل الأموال من حساب آخر أو إلى حسابك البنكي عبر بطاقات الائتمان الخاصة بك. وهذا التعدد ما يجذب عدد كبير من المستخدمين لاستخدام المنصة والتمتع بخدماتها.

¹ مدونة شوبلي، مرجع سابق ذكره.

² المرجع السابق.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

• امتلاك عدد كبير من المستخدمين:

يعد الانتشار الواسع في جميع أنحاء العالم لبوابة المدفوعات الإلكترونية PayPal من أهم أسباب انتشار استخدام المنصة بسبب عدد كبير من المستخدمين وذلك لضمانهم تواجد وانتشار استخدام المنصة في أي بلد ما. وسهولة إجراء وتحويل المعاملات بين مستخدميها.

المطلب الثاني: تطبيقات استخدام PayPal في التجارة الإلكترونية العالمية

تم استعراض خطوات إنشاء حساب "Pay Pal" للشركات بطريقة مبسطة وسلسة، بدءاً من التأكد من استيفاء الشروط الأساسية، وصولاً إلى تفعيل الحساب والاستفادة من الخدمات المتاحة. حيث تساهم هذه الخطوات في تمكين أصحاب الأعمال من الانخراط بسهولة في عالم المدفوعات الإلكترونية، مما يمنحهم ميزة تنافسية في السوق الرقمي. حيث تتم في مجموعة من الخطوات كما يلي:¹

1. كيفية فتح حساب Pay Pal للشركات:

الخطوة الأولى: التأكد من توافر الشروط الأساسية لفتح حساب Pay Pal للشركات

قبل أن تبدأ في فتح حساب باي بال للشركات، عليك التأكد من توافر بعض الشروط الأساسية التي يمكنك من استخدام خدمات باي بال بشكل قانوني وفعال. هذه الشروط هي:

- **البلد:** عليك التأكد من أن باي بال يدعم البلد الذي تتواجد فيه الشركة، أو البلد الذي تريد أن تتعامل معه في التجارة الإلكترونية.
- **العملة:** عليك التأكد من أن باي بال يدعم العملة التي تستخدمها الشركة، أو العملة التي تريد أن تتلقى أو ترسل الدفعات بها.
- **البريد الإلكتروني:** عليك توفير بريد إلكتروني صالح وفعال للشركة، والذي سيكون اسم المستخدم والمعرف الرئيسي لحساب باي بال الخاص بالشركة. يجب أن يكون هذا البريد الإلكتروني مختلفاً عن أي بريد إلكتروني آخر تم استخدامه لفتح حساب باي بال شخصي أو تجاري آخر.
- **الهوية القانونية:** عليك توفير الهوية القانونية للشركة، والتي تثبت أن الشركة مسجلة ومرخصة ومعترف بها في البلد الذي تتواجد فيه، هذه الهوية قد تتضمن السجل التجاري أو الرخصة التجارية أو الشهادة الضريبية أو غيرها من الوثائق الرسمية.
- **المعلومات المالية والضريبية:** عليك توفير المعلومات المالية والضريبية للشركة، والتي تتعلق بالدخل والمصروفات والأرباح والخسائر والضرائب والرسوم والعقود والتزامات الشركة، هذه المعلومات قد تتضمن البيانات المالية أو التقارير المحاسبية أو الإقرارات الضريبية أو غيرها من الوثائق المالية.

¹ مدونة فاتورة، وليد اليافعي، "خطوات لفتح حساب باي بال PayPal للشركات"، من الموقع: <https://fatora.io/blog/5-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-paypal/#>، تاريخ النشر 2023/12/13، تاريخ الاطلاع 2025/06/5، على الساعة 22:30.

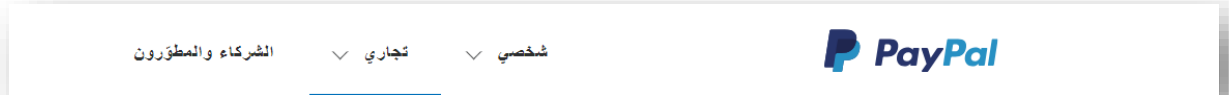
الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

إذا كانت هذه الشروط متوافرة للشركة، فأنت جاهز للانتقال إلى الخطوة التالية والتي تتعلق بالدخول إلى موقع باي بال واختيار نوع الحساب.

الخطوة الثانية: الدخول إلى موقع PayPal واختيار نوع الحساب

بعد التأكد من استيفاء الشروط الأساسية لفتح حساب تجاري على منصة PayPal، يتوجب الدخول إلى الموقع الرسمي لـ PayPal، ثم الضغط على خيار "الاشتراك" أو "فتح حساب" الموجود في أعلى يمين الصفحة. عندها، ستعرض صفحة تحتوي على خيارين: "حساب شخصي" و"حساب تجاري"، حيث يجب اختيار "الحساب التجاري" ثم النقر على زر "التالي" أو "متابعة" لاستكمال إجراءات التسجيل.

الشكل رقم 1: الخطوة الثانية للدخول إلى موقع PayPal



المصدر: مدونة فاتورة، وليد اليافعي، "خطوات لفتح حساب باي بال PayPal للشركات"، من الموقع: <https://fatora.io/blog/5-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-paypal/#>، تاريخ النشر 2023/12/13، تاريخ الاطلاع 2025/06/5، على الساعة 22:30.

عند الانتقال إلى الصفحة التالية، ستعرض ثلاثة أنواع من الحسابات التجارية: "الحساب الشخصي"، "الحساب التجاري"، و"حساب الشركاء والمطورين"، حيث يقدم كل نوع مجموعة من الخدمات والمزايا والرسوم التي تختلف بحسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها. يمكن للمستخدم الاطلاع على مقارنة بين هذه الحسابات أو طلب المساعدة لتحديد الخيار الأنسب. بعد اختيار الحساب الذي يتوافق مع احتياجاتك وأهدافك، يُرجى النقر على زر "الاشتراك" أو "فتح حساب" أسفل الخيار المحدد.

وبذلك تكون قد حددت نوع الحساب المراد فتحه، لتنتقل بعدها إلى الخطوة التالية المتمثلة في تعبئة النموذج الإلكتروني بالبيانات اللازمة لإنشاء الحساب.

الخطوة الثالثة: ملء النموذج الإلكتروني بالمعلومات المطلوبة

بعد اختيار نوع الحساب الذي ترغب في فتحه، ستعرض أمامك صفحة تحتوي على نموذج إلكتروني يتعين عليك تعبئته بالبيانات المطلوبة لإتمام عملية فتح حساب تجاري على منصة PayPal.

تتمثل هذه المعلومات ما يلي:

- **معلومات الشركة:** في هذا القسم، يجب عليك إدخال اسم الشركة وعنوانها ورقم هاتفها ونشاطها وموقعها الإلكتروني (إن وجد).

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

الشكل رقم 2: اختيار النشاط التجاري الخاص بك



أخبرنا عن نشاطك التجاري

نحفظ البيانات التي تشاركها بأمان.

ما الاسم القانوني لنشاطك التجاري؟

اسم النشاط التجاري المستخدم عند تقديم إقرارات الضرائب، وليس بالضرورة الاسم الذي يعرفك به العملاء.

الاسم القانوني للنشاط التجاري

ما اسمك التجاري؟

الاسم الذي يعرفك به عملاؤك، وما يظهر على كشوفات حساب بطاقتهم الائتمانية.

☒ استخدام الاسم القانوني لنشاطك التجاري.

المصدر: مدونة فاتورة، وليد اليافعي، "خطوات لفتح حساب باي بال PayPal للشركات"، من الموقع: <https://fatora.io/blog/5-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-paypal/#>، تاريخ النشر 2023/12/13، تاريخ الاطلاع 2025/06/5، على الساعة 22:30.

- **معلومات الاتصال:** يتعين على المستخدم إدخال بياناته الشخصية التي تشمل الاسم الكامل، عنوان البريد الإلكتروني، رقم الهاتف، بالإضافة إلى تحديد دوره داخل الشركة.
- **معلومات الحساب:** يُطلب من المستخدم اختيار كلمة مرور قوية وأمنة لحماية الحساب، مع التأكيد على ضرورة الموافقة على الشروط والأحكام وسياسات الاستخدام الخاصة بمنصة PayPal.
- **المعلومات المصرفية والضريبية:** يجب إدخال بيانات الحساب البنكي أو البطاقة الائتمانية التي سيتم ربطها بحساب الشركة على PayPal لاستخدامها في عمليات الدفع والسحب، إلى جانب إدخال الرقم الضريبي الخاص بالشركة، والذي يُستخدم لأغراض التوثيق القانوني والامتنال الضريبي.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

الشكل رقم 3: ملأ نموذج المعلومات الخاصة بالنشاط التجاري الخاص بك

ما رقم سجل نشاطك التجاري؟

رقم سجل النشاط التجاري

ما العملة الرئيسية لنشاطك التجاري؟

العملة الرئيسية
دولار أمريكي

ما السلعة التي تبيعها أو الخدمة التي تقدمها؟

المنتج أو الخدمة

هل تمتلك موقعاً إلكترونياً للنشاط التجاري؟

نعم ☒ لا ☐

المصدر: مدونة فاتورة، وليد اليافعي، "خطوات لفتح حساب باي بال PayPal للشركات"، من الموقع: <https://fatora.io/blog/5-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-paypal/#>، تاريخ النشر 2023/12/13، تاريخ الاطلاع 2025/06/5، على الساعة 22:30.

بعد أن يتم ملأ النموذج بالمعلومات المطلوبة يجب النقر على زر "إنشاء حساب" أو "متابعة"، حتى يتم ارسال رسالة تأكيد إلى بريدك الإلكتروني.

الخطوة الرابعة: تأكيد البريد الإلكتروني وربط الحساب بالبطاقة أو الحساب المصرفي

بعد إتمام تعبئة النموذج بالمعلومات المطلوبة وإنشاء حساب PayPal للشركات، ستصلك رسالة تأكيد إلى عنوان البريد الإلكتروني الذي قمت بتسجيله. تحتوي هذه الرسالة على رابط مخصص لتأكيد البريد الإلكتروني وتفعيل الحساب. تُعد هذه الخطوة أساسية لضمان أمن الحساب والتحقق من صحته، كما أنها تتيح لك الاستفادة الكاملة من خدمات ومزايا PayPal الموجهة للشركات.

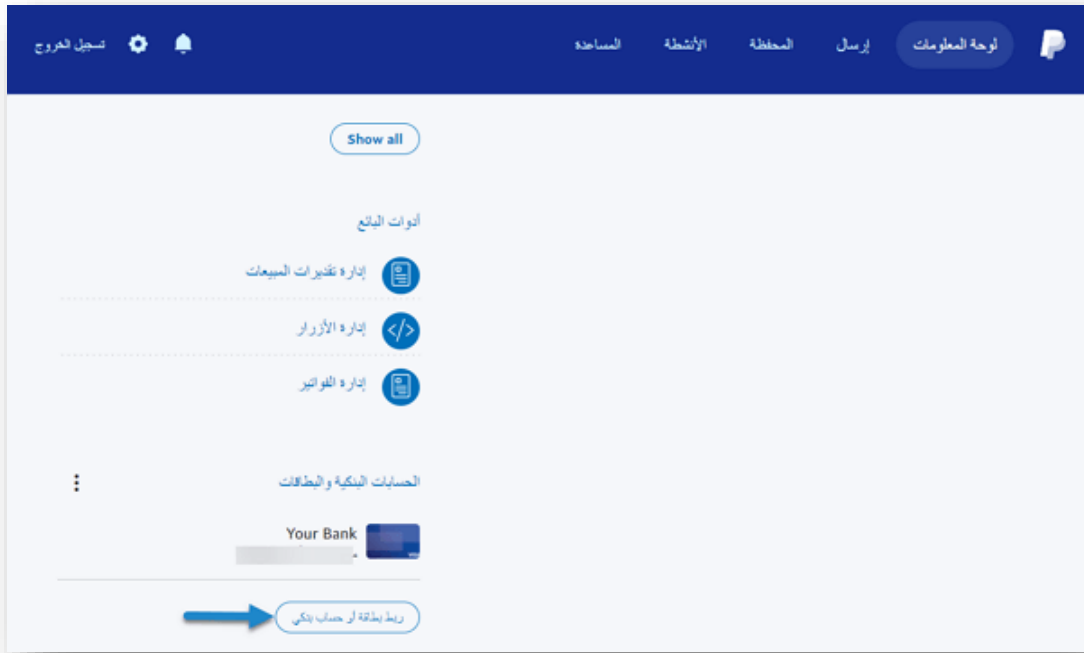
بعد تأكيد بريدك الإلكتروني، يتعين عليك ربط حسابك في PayPal ببطاقة ائتمانية أو حساب مصرفي ترغب في استخدامه لإجراء عمليات الدفع والسحب. تُسهل هذه الخطوة في تسهيل وتسريع عمليات التحويل، سواء كانت دولية أو فورية، كما تساعد على تقليل الرسوم والعمولات المرتبطة بهذه المعاملات.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

لربط حسابك بالبطاقة أو الحساب المصرفي، يجب اتباع ما يلي:

- الدخول إلى حسابك على موقع باي بال والنقر على زر "المحفظة" أو "المال" أو "المصادر المالية".
- النقر على زر ربط حساب مصرفي.
- إدخال معلومات البطاقة أو الحساب المصرفي، مثل رقم البطاقة وتاريخ الانتهاء ورمز الأمان، أو رقم الحساب ورقم التوجيه واسم البنك.
- النقر على زر "ربط بطاقة".

الشكل رقم 4: ربط الحساب بالبطاقة أو الحساب المصرفي



المصدر: مدونة فاتورة، وليد اليافعي، "خطوات لفتح حساب باي بال PayPal للشركات"، من الموقع: <https://fatora.io/blog/5-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-paypal/#>، تاريخ النشر 2023/12/13، تاريخ الاطلاع 2025/06/5، على الساعة 22:30.

- اتباع التعليمات اللازمة لتأكيد البطاقة أو الحساب المصرفي، مثل إدخال رمز التأكيد الذي يتم إرساله إلى بريدك الإلكتروني أو هاتفك.

بمجرد ربط حسابك ببطاقتك الائتمانية أو بحسابك المصرفي، تكون قد أتممت الخطوات الأساسية لإنشاء حساب PayPal الخاص بالشركات، لتصبح جاهزاً للاستفادة من مختلف الخدمات والمزايا التي توفرها المنصة، بما يدعم توسع نشاطك في مجال التجارة الإلكترونية.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

الخطوة الخامسة: الاستفادة من خدمات ومزايا للشركات PayPal وتوسيع نطاق التجارة الإلكترونية

بعد استكمال الخطوات الأساسية لإنشاء حساب للشركات (PayPal)، يصبح بإمكانك الاستفادة من باقة متكاملة من الخدمات والمزايا التي تقدمها المنصة، والتي تُسهم بشكل فعال في تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، وتحسين التنافسية في بيئة التجارة الإلكترونية المتطورة والديناميكية.

2. مستخدم PayPal عام 2024:

مع تزايد الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية حول العالم، أصبحت منصة PayPal واحدة من أكثر المنصات استخدامًا في مجال الدفع الإلكتروني. حيث تقوم بتسليط الضوء على مدى انتشار باي بال عالميًا، من خلال استعراض عدد المستخدمين في بعض الدول خلال عام 2024، بالإضافة إلى تتبع تطور هذا العدد منذ عام 2010 وحتى عام 2024. ويبين الجدول التالي عدد مستخدمي PayPal في بعض الدول الرئيسية خلال عام 2024 مما ساعدنا على فهم مدى انتشار المنصة عالميًا وأهم الأسواق التي تعتمد عليها بشكل كبير.

جدول رقم 01: عدد مستخدمي منصة Pay Pal خلال عام 2024

الدولة	عدد مستخدمي منصة Pay Pal عام 2024
الولايات المتحدة الأمريكية	278.1 مليون
ألمانيا	137.7 مليون
فرنسا	20.5 مليون
إيطاليا	21.9 مليون
المملكة المتحدة	56.2 مليون

Source: Oberlo, PayPal users by country in 2024, site <https://www-oberlo-com.translate.goog/statistics/paypal-users-by-country? x tr sl=en& x tr tl=ar& x tr hl=ar& x tr pto=rq>, The 5/06/2025, At 20:20.

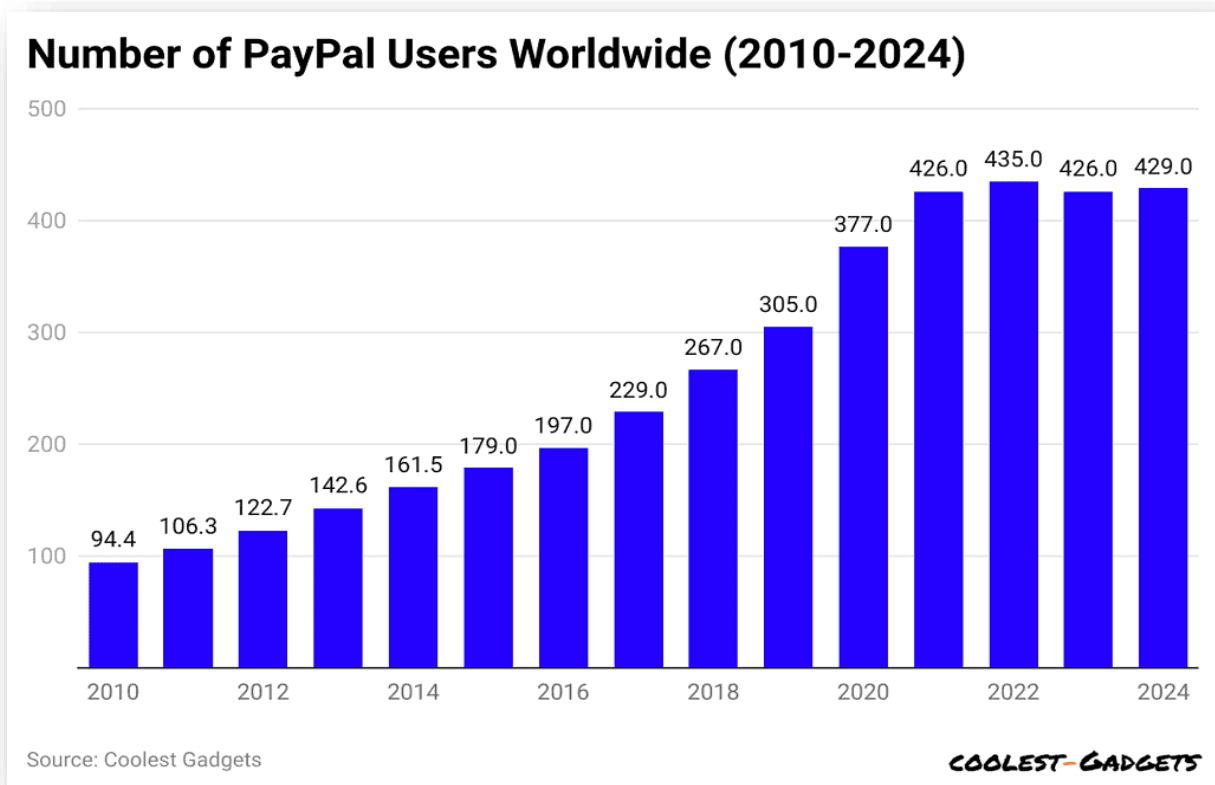
تشير البيانات التي في الجدول رقم 1 لعام 2024 إلى الانتشار الواسع لمنصة PayPal عالميًا، حيث تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية بعدد مستخدمين بلغ 278.1 مليون مستخدم، تليها ألمانيا بـ 137.7 مليون مستخدم، وهو ما يعكس مدى تغلغل هذه المنصة في الاقتصادات الرقمية المتقدمة. ويُلاحظ أن المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا تسجل أيضًا أرقامًا معتبرة (56.2، 20.5، و 21.9 مليون مستخدم على التوالي)، مما يدل على أن PayPal أصبحت أداة مالية رقمية موثوقة في بيئات متنوعة اقتصاديًا وثقافيًا. ويؤكد هذا الانتشار أن PayPal لا تساهم فقط في تسهيل عمليات الدفع والتحويل، بل تلعب دورًا استراتيجيًا في تعزيز التجارة الإلكترونية وتوسيع نطاقها على المستوى الدولي، في ظل التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي.

3. تطور مستخدمي Pay Pal عالميا (2010-2024):

من خلال عرض الشكل التالي سيوضح لنا كيف ازداد عدد مستخدمي PayPal عالميا في هذه الفترة.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

الشكل رقم 5: عدد مستخدمي منصة Pay Pal عالمياً (2010-2024)



Source: Coolest Gadgets, by saisuman revankar, “Pay Pal Statistics by revenue, growth, users, demographics, and corporate”, Site: <https://www.coolest-gadgets.com/paypal-statistics/>, The 21st/04/2025, Seen 5/06/2025, At 20:59.

• النمو السريع (2010-2020):

شهدت هذه الفترة نمواً ملحوظاً في عدد مستخدمي منصة PayPal، حيث ارتفع عدد المستخدمين من 94.4 مليون في عام 2010 إلى 377 مليون مستخدم في عام 2020، بمعدل نمو تجاوز 300%. ويُعزى هذا النمو المستمر إلى ازدياد الاعتماد العالمي على أنظمة المدفوعات الرقمية، خاصةً في ظل اتساع أسواق التجارة الإلكترونية وتطورها خلال العقد الماضي.

• قفزة استثنائية بسبب الجائحة (2021-2022):

سجلت المنصة أكبر زيادة سنوية في عدد المستخدمين خلال عام 2021، حيث بلغ عددهم 426 مليون مستخدم، بزيادة قدرها 49 مليون مستخدم مقارنة بعام 2020. ويُعزى هذا الارتفاع الكبير إلى تداعيات جائحة كوفيد-19، التي ساهمت بشكل مباشر في تسريع الانتقال نحو الحلول الرقمية، سواء في التسوق الإلكتروني أو في عمليات الدفع والتحويل المالي.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

• تباطؤ واستقرار نسبي (2022-2024):

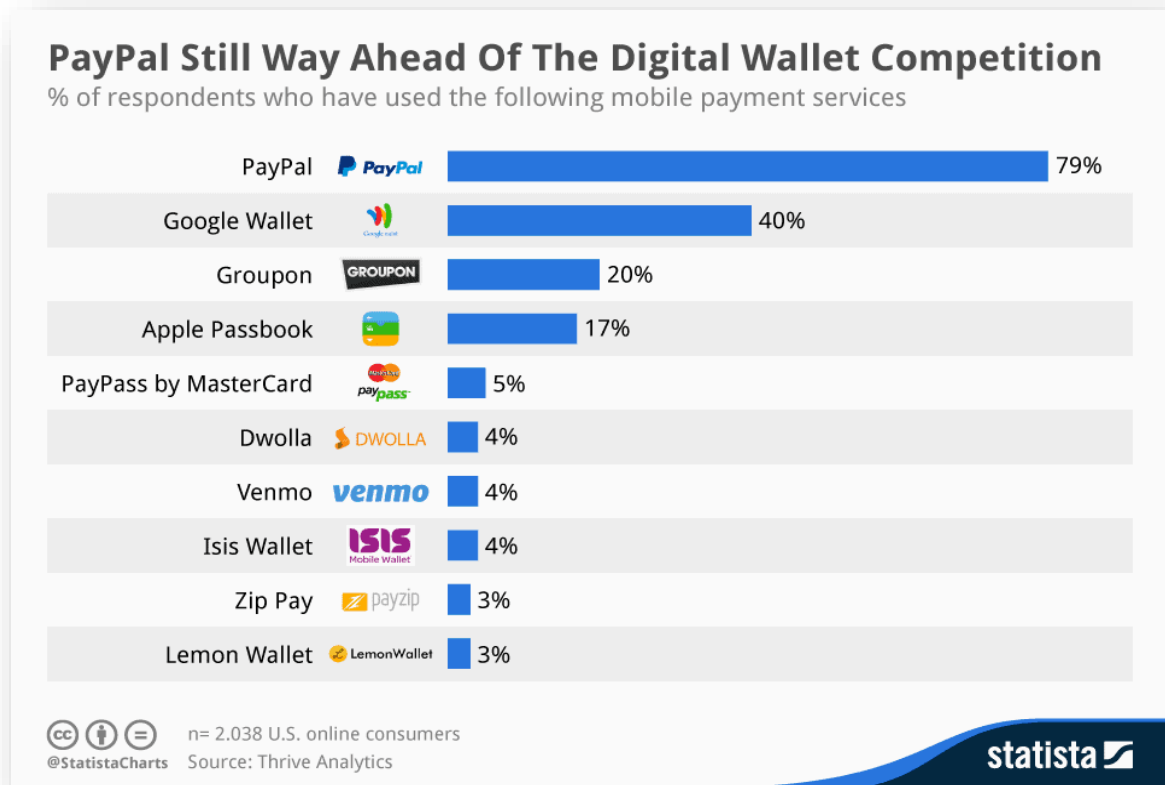
منذ عام 2022، تباطأت وتيرة النمو بشكل واضح، إذ بلغ عدد المستخدمين 435 مليوناً، لينخفض قليلاً إلى 426 مليوناً في عام 2023، ثم يعاود الارتفاع بشكل طفيف إلى 429 مليوناً في عام 2024. ويُشير هذا الاستقرار النسبي إلى احتمال دخول المنصة مرحلة تشبع في بعض الأسواق، نتيجة لتزايد المنافسة من قبل تطبيقات وخدمات مالية رقمية بديلة.

ورغم هذا التباطؤ في السنوات الأخيرة، يظل الاتجاه العام خلال الفترة من 2010 إلى 2024 إيجابياً، حيث حافظت PayPal على موقعها الريادي في سوق المدفوعات الإلكترونية. ومن المرجح أن تسعى المنصة في المستقبل إلى تطوير خدماتها، وابتكار أدوات مالية جديدة، وربما التوسع في مجالات العملات الرقمية، بهدف تعزيز موقعها التنافسي والاستجابة لتغيرات السوق العالمي.

4. احصائيات حول الشركات المنافسة لPay Pal في سوق المدفوعات الرقمية:

يوضح الشكل التالي مقارنة إحصائية بين PayPal وأبرز المنصات المنافسة لها في مجال المدفوعات الإلكترونية، مما يساعد على توضيح مستوى التنافس في هذا المجال.

الشكل رقم 6: احصائيات حول الشركات المنافسة لPayPal



Source: Coolest Gadgets, by saisuman revankar, "Pay Pal Statistics by revenue, growth, users, demographics, and corporate", Site: <https://www.coolest-gadgets.com/paypal-statistics/>, The 21st/04/2025, Seen 5/06/2025, At 21:32.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

من خلال الشكل نلاحظ تفوق منصة PayPal بشكل كبير في سوق المحافظ الرقمية، حيث أفاد 79% من المستهلكين الأميركيين المشاركين في الاستطلاع أنهم استخدموا خدمات PayPal، مما يجعلها في صدارة مزودي خدمات الدفع عبر الأجهزة المحمولة.

في المرتبة الثانية جاءت Google Wallet بنسبة بلغت 40%، تليها Groupon بنسبة 20%، ثم Apple Passbook بنسبة 17%. أما باقي المنصات مثل PayPass by MasterCard و Venmo و Isis Wallet و Dwolla، فقد تراوحت نسب استخدامها بين 3% إلى 5% فقط، مما يعكس محدودية انتشارها مقارنة بـ PayPal.

هذا التفاوت يظهر بوضوح مدى هيمنة PayPal على السوق، ويفسر سبب اعتماد عدد كبير من المستخدمين والتجار عليها في عمليات الدفع الإلكتروني، خصوصاً في ظل ما توفره من موثوقية وانتشار واسع وسهولة في الاستخدام. كما يشير إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها المنصات المنافسة في كسب حصة أكبر من السوق.¹

المطلب الثالث: تحديات استخدام PayPal في التجارة الإلكترونية العالمية والنتائج المحققة

رغم أن PayPal تعتبر من أشهر وسائل الدفع الإلكتروني في العالم، إلا أن استخدامها في التجارة الإلكترونية العالمية يواجه بعض التحديات، مثل ارتفاع الرسوم، وعدم توفر الخدمة في بعض الدول، ومشكلات تتعلق بالأمان والتحويلات الدولية. إلى جانب أهم النتائج التي تحققت هذه المنصة في دعم التجارة وتوسيع نطاق الأعمال.

أولاً: تحديات استخدام Pay Pal في التجارة الإلكترونية العالمية

تعد القدرة على معالجة المدفوعات عبر الحدود بكفاءة من أبرز التحديات التي تواجه الشركات في عصرنا الحالي. وقد برزت PayPal كمنصة دفع رقمية رائدة في هذا المجال، حيث سهّلت هذه العملية من خلال تقديم خدماتها في أكثر من 200 دولة، ودعمها لأكثر من 100 عملة مختلفة.

وعلى الرغم من الانتشار الواسع، لا تزال هناك قيود جوهرية تؤثر على فعالية المعاملات التجارية الدولية التي تتم عبر المنصة، مما يدفع العديد من الشركات إلى البحث عن حلول بديلة تلبي احتياجاتها. والتي تتمثل فيما يلي:²

- **رسوم المعاملات:** يفرض PayPal رسوماً على بعض أنواع المعاملات، مثل استلام الأموال مقابل السلع والخدمات. وتختلف هذه الرسوم حسب عوامل مثل نوع المعاملة وتحويل العملة.
- **قيود الحساب:** قد يفرض PayPal قيوداً أو يجمّد الحساب مؤقتاً إذا اكتشف نشاطاً غير معتاد أو مشبوهاً. وهذا يمكن أن يكون مزعجاً للمستخدمين الذين يعتمدون بشكل كبير على حساباتهم في PayPal.

¹ Coolest Gadgets, by saisuman revankar, "Pay Pal Statistics by revenue, growth, users, demographics, and corporate", Site: <https://www.coolest-gadgets.com/paypal-statistics/>, The 21st/04/2025, Seen 5/06/2025, At 21:32.

² Barraza Carlos, by redation team, "13 Advantages and Disadvantages of Using PayPal", Site: https://barrazacarlos.com/advantages-and-disadvantages-of-using-paypal/?utm_source=chatgpt.com#elementor-toc_heading-anchor-1, The 11/12/2023, Seen 5/06/2025, At 21:59.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

- **فترات الاحتجاز:** في بعض الحالات، قد يحتجز PayPal الأموال لفترة زمنية، خصوصاً في الحسابات الجديدة أو المعاملات التي يُحتمل أن تكون عرضة للنزاعات. وهذا يؤخر وصول الأموال إلى المستلم.
- **رسوم تحويل العملات:** إذا أجرى المستخدمون معاملات بعملة تختلف عن عملتهم الأساسية، يقوم PayPal بفرض رسوم على تحويل العملة، مما يؤدي إلى تكاليف إضافية.
- **مشكلات في خدمة العملاء:** أبلغ بعض المستخدمين عن صعوبات في التواصل مع خدمة عملاء PayPal أو في حل مشكلاتهم في الوقت المناسب، ما يسبب إحباطاً، خاصة في الحالات المتعلقة بالحساب.
- **مخاوف أمنية:** رغم أن PayPal يطبق تدابير أمنية، إلا أن أي نظام إلكتروني غير محصن بالكامل من التهديدات السيبرانية. وقد وقعت بالفعل محاولات تصيد إلكتروني (Phishing) واختراق استهدفت مستخدمي PayPal.

ثانياً: نتائج استخدام منصة PayPal في التجارة الإلكترونية العالمية

من أبرز النتائج التي حققتها في التجارة الإلكترونية هي:¹

- **سهولة وسرعة الدفع:** يعتبر PayPal واحداً من أسهل وأسرع وسائل الدفع عبر الإنترنت. بفضل واجهة المستخدم البسيطة والسهولة التنقل، يمكن للعملاء إكمال عمليات الشراء بسرعة ويسر، مما يزيد من معدل التحويل ويحسن تجربة التسوق العامة. يمكن للشركات الحصول على المدفوعات بشكل فوري، مما يسمح لهم بتوفير خدمة عالية الجودة والتسليم السريع.
- **الأمان والحماية:** يعتبر PayPal منصة آمنة وموثوقة لعمليات الدفع عبر الإنترنت. يحمي الحساب بتقنيات تشفير متقدمة ويوفر حماية للبيانات الشخصية والمالية للعملاء. بالإضافة إلى ذلك، باي بال يقدم حماية البائع والمشتري، مما يعني أنه في حالة وجود أي نزاع أو مشكلة، يمكن للشركات تلقي الدعم والمساعدة من خلال فريق خدمة العملاء المتاح على مدار الساعة.
- **توسيع السوق وزيادة العملاء:** بفضل حساب PayPal للشركات، يمكن للشركات الوصول إلى عملاء عالميين وتوسيع نطاق عملياتها. باي بال يدعم العديد من العملات العالمية، مما يتيح للعملاء من جميع أنحاء العالم القيام بعمليات الدفع بسهولة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر باي بال اسمًا موثوقاً به في مجال الدفع عبر الإنترنت، وهذا يزيد من ثقة العملاء ويجذب المزيد من العملاء الجدد.
- **سهولة إدارة المدفوعات:** يوفر حساب PayPal للأعمال مجموعة متكاملة من الأدوات التي تتيح للشركات إدارة عمليات الدفع بكفاءة. من خلال لوحة تحكم سهلة الاستخدام، يمكن تتبع المبيعات وتنظيم المدفوعات بشكل عملي، مع إمكانية إنشاء الفواتير الإلكترونية، إرسال طلبات الدفع، متابعة التدفقات النقدية، وإصدار تقارير مالية مفصلة، مما يعزز من دقة الإدارة المالية ويُسهّل اتخاذ القرار.

¹ مدونة فاتورة، وليد اليافعي، "خطوات لفتح حساب باي بال PayPal للشركات"، من الموقع: <https://fatora.io/blog/5-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-paypal/#> تاريخ النشر 2023/12/13، تاريخ الاطلاع 2025/06/5، على الساعة 23:40.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

- **الدعم للتجارة الإلكترونية المتقدمة:** توفر PayPal للشركات مجموعة من الأدوات والميزات التي تدعم التجارة الإلكترونية المتقدمة. يمكن للشركات إنشاء صفحات الدفع المخصصة وتكوين خيارات الشحن والضرائب والخصومات وتكاملها مع منصات التجارة الإلكترونية الشهيرة. هذا يسهل عملية بيع المنتجات والخدمات بشكل فعال ويساعد في زيادة معدل التحويل والمبيعات.
- **التكامل مع منصات الدفع الأخرى:** PayPal يدعم التكامل مع العديد من منصات الدفع الأخرى، مما يتيح للشركات تقديم خيارات الدفع المتنوعة للعملاء. يمكن للشركات توفير الدفع عبر البطاقات الائتمانية وبطاقات الهدايا وحسابات بنكية وغيرها من وسائل الدفع المشهورة، مما يزيد من مرونة وراحة العملاء في اختيار طريقة الدفع المفضلة لديهم.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

المبحث الثاني: تجربة الصين في اصدار العملات الرقمية (اليون الرقمي) ودوره في تعزيز التجارة الخارجية

شهدت الصين تطورًا بارزًا في مجال التكنولوجيا المالية من خلال إطلاق عملتها الرقمية الرسمية "اليون الرقمي" (E-CNY)، بإشراف بنك الشعب الصيني. تهدف هذه المبادرة إلى تقليل استخدام النقد التقليدي وتعزيز الشمول المالي. كما تمثل خطوة استراتيجية لمنافسة العملات الرقمية العالمية وتعزيز السيادة النقدية.

المطلب الأول: نظرة عامة حول العملة الرقمية الصينية

قامت الصين بإطلاق عملتها الرقمية المعروفة بـ "اليون الرقمي" كأداة نقدية إلكترونية تصدر عن بنك الشعب الصيني. يهدف هذا المشروع إلى تطوير نظام المدفوعات الرقمية وتقليل الاعتماد على النقد التقليدي. كما يعد جزءًا من رؤية استراتيجية لترسيخ السيادة النقدية في الاقتصاد الرقمي العالمي.

أولاً: نشأة العملة الرقمية الصينية

في عالم اليوم لا تشكل العملة المادية إلا ثماني في المئة فقط من العملة العالمية حيث أن معظم النقود هي مجرد واحد وأصفار يتم تبادلها إلكترونياً في شكل ائتمانات وديون في حسابات البنوك. وقد حصلت قفزة في شكل المال المادي إلى غير المادي منذ وقت طويل.

تتيح لنا تكنولوجيا العملات الرقمية فعل ذلك دون الحاجة إلى البنوك والوسطاء الماليين. ففي أنظمة الدفع الإلكترونية التقليدية يمكن أن تتم المعاملة فقط بين حسابين مصرفيين، أما في نظام العملة الرقمية فيمكن إجراء المعاملات بين محفظتين رقميتين على الرغم من عدم ارتباط أي منهما بحساب مصرفي. تعمل هذه المعاملة المباشرة كالنقد لأنها تزيل الوسطاء الماليين مثل البنوك وعمالة التكنولوجيا المالية من المعاملة.

فيما يستكشف العديد من البنوك المركزية حول العالم مفهوم العملة الرقمية، كانت الصين رائدة في هذه الرحلة بالذات. فبعد ست سنوات من تأسيس مؤسسة، قدم بنك الشعب الصيني أي البنك المركزي، أخيراً "العملة الرقمية" كما يسميها الصينيون، لكن الكثير من الناس هناك يستخدمون في الواقع الكلمة الإنجليزية Digital Currency Electronic Payment. وتم تصميم النقد الرقمي الصيني ليكون نسخة إلكترونية من الأوراق النقدية أو العملة المعدنية، وستدعم الدولة قيمتها وسيكون استخدامها أسرع وأسهل من النوع الورقي.

ولد الدفع الإلكتروني للعملة الرقمية ليحل محل تداول النقد المعروف باسم M0 وليعمل عمل النقد.

بدأ مشروع العملة الرقمية صغيراً في نيسان/ أبريل 2020، مع طرح محدود في مدن شينجيان وسوجو وتشينغزو وشيونغ وفي مدينة "ذكية" جديدة في طور التكوين جنوب غرب بكين صممها الرئيس شي جين بينغ، والتي سيتم توسيعها لاحقاً لتشمل البرامج التجريبية المخطط لها في أماكن الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2020 في بكين وتشانغجياكو في هبي. تشمل الخطة التجريبية في شيونغ، وهي مدينة تابعة لبكين المقاهي والوجبات السريعة وتجار التجزئة والمسارح والمكتبات، حيث تم إجراء الاختبارات

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

والتجارب في معاملات صغيرة وأجريت في بيئات مغلقة لن تؤثر على العمليات التجارية من الشركات المشاركة.¹

ثانياً: اليون الرقمي وخصائصه

اليون الرقمي، ويُعرف رسميًا باسم "Digital Currency Electronic Payment – DCEP"، هو النسخة الرقمية الرسمية من العملة الصينية "الرينمينبي" (RMB)، والتي تصدرها بنك الشعب الصيني (PBoC). بخلاف العملات المشفرة مثل البيتكوين، فإن اليون الرقمي هو عملة مركزية ومدعومة بالكامل من الدولة.

تتمثل خصائص اليون الرقمي فيما يلي:

- ✓ مدعوم من البنك المركزي الصيني، مما يجعله عملة رسمية وليس أداة استثمارية.
- ✓ يُستخدم في المعاملات اليومية: من شراء القهوة إلى دفع الفواتير وحتى التحويلات الدولية.
- ✓ لا يحتاج إلى الإنترنت دائماً: بفضل ميزة "dual offline wallet".
- ✓ يتتبع كل معاملة بشكل آمن، ما يمنح الحكومة قدرة عالية على مكافحة الفساد وغسيل الأموال.
- ✓ لا يتطلب وسطاء كبنوك أو شركات تحويل، مما يقلل التكاليف والوقت.²

ثالثاً: أسباب اصدار العملة الرقمية الصينية

حرّكت الصين على وجه السرعة لإصدار يونها الإلكتروني (E-CNY). ويشير الخبراء إلى أن هناك عدة حوافز وراء رغبة الصين في أن تكون لها عملة رقمية صادرة عن بنكها المركزي.

- **تحدي السيطرة المالية للولايات المتحدة:** أحد الأهداف الرئيسية لليوان الرقمي قد يتمثل في تحدي هيمنة دولار الولايات المتحدة. وفقاً لـكيوتشي تاكاهايدي، وهو أحد مقرري سياسات بنك اليابان سابقاً وخبير اقتصادي تنفيذي بمعهد نومورا للأبحاث فإن "الصين والولايات المتحدة تتنافسان للهيمنة الاقتصادية كاثنتين من القوى العظمى في العالم. لكن الصين ضعيفة من حيث العملة وتدفع الأموال". وهو يقول إنه فيما يخصّ المعاملات المالية الدولية فهي تتركّز في يد الولايات المتحدة لسببين:

الأول: هو أن غالبية الدفعات الدولية تتم بالدولار. إذ يمثل الدولار حوالي 40% من الدفعات على مستوى العالم من حيث القيمة، في حين أن حصة اليون الصيني لا تتعدى 3%.

كما يشير كيوتشي إلى أن الدول تفضّل إجراء معاملاتها التجارية بعملة محلية. "إن المعاملات التجارية التي تُنجز بعملة غير عملة بلدك تجعل اقتصاد بلدك يتأثر بمستويات أسعار الصرف الأجنبي. ومستويات أسعار الصرف الأجنبي تجعل أسعار السلع تتقلب تبعاً لها، وهو ما يؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي" على حد تعبيره.

¹ سلسلة البحث الرابع "العملة الرقمية الصينية نظرة عامة حول السوق والتكنولوجيا والآثار المحتملة"، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد الخامس والأربعون، تشرين الأول، 2020، ص4.

² أصول إف إكس (2025)، "اليوان الرقمي الصيني"، تاريخ النشر 2025/04/21، من الموقع <https://www.osouflx.com/articles/china-digital-yaun-210425>، تاريخ الاطلاع 2025/05/31، الساعة 16:45.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

الثاني: هو أن الصفقات الدولية، وخاصة تلك التي تكون بالدولار، تتم من خلال بنوك تستخدم نظامًا يسمى SWIFT وهي الحروف الأولى من الاسم الذي معناه "جمعية الاتصالات المالية بين البنوك على مستوى العالم" وهو نظام للرسائل يسمح بنقل الأموال عبر الحدود.

- **كسب ميزة تنافسية:** قد يكون لدى بكين حافز آخر في ذهنها بشأن يوانها الرقمي هو: جمع بيانات التعاملات التجارية. إن اليوان الصيني الإلكتروني E-CNY هو "مسألة بيانات" على حد تعبير يايا فانوسيه، وهو زميل أعلى مساعد بمركز الأمن الأميركي الجديد. وهو يتابع قائلاً "إن العملة الرقمية هي في الواقع مجرد جزء واحد من جهود جمع البيانات. إن السياسة الصينية تتمثل في محاولة زيادة قابلية السيطرة على البيانات وزيادة قابلية الوصول إليها".
- **الحصول على موقع الصدارة دولياً في مجال جديد:** يقول فانوسيه إن الهدف الآخر لليوان الصيني الإلكتروني e-CNY قد يتمثل في الحصول على مركز الصدارة في مجال تكنولوجيا جديد. "إن هدف بكين هو أن تصبح قائدة في مجال الاقتصاد الرقمي. فالصين تريد الحصول على موطن قدم في المجالات التكنولوجية التي ما زالت متاحة للجميع".

فلطالما كان التعجيل باتباع تقنية ما تصرفاً لا يخلو من المزايا. فالدول التي لديها خبرة ونظرة أعمق في التقنيات الجديدة تميل بشكل عام للتأثير على القرارات التي تؤدي إلى تحديد القواعد. وفي حالة العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية فمن المرجح أن يدور النقاش حول إنشاء نظام للمعاملات التجارية الدولية.

ويشدد فانوسيه على مخاطر السماح لدول استبدادية بتصدر طريق نحو إقامة بنية تحتية. "فالمقاييس التي ستعمل الصين على إقرارها لن تكون مقاييس تحترم الديمقراطية والحرية. وإذا كانت الدول الأخرى ترغب في استخدام نظام خاضع بدرجة كبيرة لنفوذ الصين، فقد تُضطر تلك الدول لاتباع إجراءات معينة أو لدعم تحركات سياسية معينة".¹

المطلب الثاني: تطبيقات استخدام اليون الرقمي في التجارة الخارجية

أصبح اليون الرقمي أداة استراتيجية للصين لتعزيز موقعها في التجارة الخارجية وتسهيل المعاملات العابرة للحدود. فمن خلال تقليل الاعتماد على الدولار، تسعى الصين إلى زيادة استقلالها المالي وتعزيز سيطرتها على التدفقات النقدية الدولية. كما يتيح اليون الرقمي تسوية أسرع وأمنة للتجارة مع الدول التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الصين.

1. **استخدام اليون الرقمي في التجارة الخارجية:** لقد أصبح اليون الرقمي (Digital RMB) China's Digital Yuan أكثر من مجرد عملة رقمية مدعومة من بنك مركزي؛ إنه مشروع سياسي اقتصادي ضخم، تسنده البنية التحتية لتقنية البلوكتشين، ويستخدم الآن في تسوية مليارات الدولارات من المبادلات التجارية، لا سيما في مشاريع استراتيجية مثل "الحزام والطريق"، وصفقات الطاقة، والتجارة البينية الإقليمية.

¹NHK WORLD JAPAN مخاوف الخبراء من الاستخدام السياسي لليون الرقمي، تاريخ النشر 2022/03/14، من الموقع : <https://www3.nhk.or.jp/nhkworld/ar/news/backstories/1932/>، تاريخ الاطلاع 2025/05/31، على الساعة 17:01.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

2. ربط اليون الرقمي بـ 16 دولة تمثل 38% من التجارة العالمية خارج نظام SWIFT: في تحرك استراتيجي غير مسبوق، قامت الصين بربط شبكتها للمدفوعات الرقمية باليون الرقمي بـ 16 دولة منها 10 دول في آسيا (مثل إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، سنغافورة) و 6 من الشرق الأوسط (كالسعودية، الإمارات، قطر، إيران). هذا الربط يُغني التعاملات الثنائية عن الاعتماد على الدولار الأمريكي أو نظام SWIFT، ويمكن أن يُعطي ما يُقارب 38% من التجارة العالمية خارج الهيمنة الأمريكية.

الهدف هنا هو بناء شبكة دفع موازية عالمية أكثر استقلالية ومرونة، قادرة على مواجهة التحديات الجيوسياسية.

3. تسوية المدفوعات خلال 7 ثوان فقط بدلاً من 3-5 أيام: واحدة من أكثر الميزات ثورية لهذا النظام الجديد هي السرعة الفائقة في تنفيذ التحويلات المالية، حيث يتم تسوية العمليات في 7 ثوانٍ فقط، مقارنة بـ زمن التسوية التقليدي الذي يتراوح بين 3 إلى 5 أيام عبر النظام البنكي العالمي (SWIFT).

هذا التحول لا يُحسن فقط تجربة المستخدم، بل يساهم في تسريع الدورة الاقتصادية وتقليل مخاطر الانقلابات بين توقيت الاتفاق وتنفيذ الدفع، مما يجعل التجارة أكثر أماناً وسلاسة.

4. تقليص رسوم التحويل بنسبة تصل إلى 98%: تكلفة التحويلات الدولية تمثل عبئاً كبيراً على الأفراد والشركات، خاصة في الدول النامية. التجارب الأولية التي جرت بين هونغ كونغ وأبو ظبي أظهرت أن التحويلات عبر النظام الرقمي الجديد باستخدام اليون الرقمي قلصت الرسوم بنسبة تصل إلى 98%.

هذا الانخفاض في التكاليف يجعل النظام الجديد جذاباً للغاية للدول التي تسعى إلى تقليل الاعتماد على الوسطاء البنكيين وتحسين كفاءة التجارة الخارجية.

5. إزالة الوساطة البنكية (تحويلات مباشرة بدون بنوك): على عكس النظام المالي التقليدي الذي يعتمد على البنوك الوسيطة لتنفيذ التحويلات، يعمل النظام الصيني الجديد عبر دفتر الأستاذ الموزع (DLT) الذي يُتيح إجراء عمليات تحويل مباشرة بين الأطراف. وهذا يقلل من:
✓ التكاليف التشغيلية.
✓ الأخطاء البشرية أو التقنية.
✓ مخاطر الاختراق من خلال نقاط وسيطة.

ويفتح الباب أمام نموذج مالي أكثر لامركزية ولكن مُراقب مركزياً عبر البنك المركزي الصيني، مما يُعزز الكفاءة والشفافية.

6. تسوية بقيمة 5.8 تريليون يوان مع دول آسيا: التعاملات التجارية باليون الرقمي مع دول رابطة آسيان بلغت 5.8 تريليون يوان صيني في عام 2024، وهو ما يُمثل زيادة بنسبة 120% مقارنة بعام 2021.

هذا النمو المتسارع يُظهر أن التحول نحو العملة الرقمية الصينية ليس مجرد تجريب، بل توسع فعلي وواقعي على الأرض يُعزز من تكامل إقليمي متزايد تحت قيادة الصين.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

7. شبكة المدفوعات الصينية تغطي 200 دولة: تشير تقارير من مؤسسات دولية مثل بنك التسويات الدولية إلى أن 87% من دول العالم بدأت في تعديل بنيتها التحتية التقنية والمالية استعدادًا للتعامل مع العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، خاصة اليون الرقمية.

في الوقت نفسه، توسعت شبكة المدفوعات الرقمية الصينية لتشمل 200 دولة ومنطقة حول العالم، مما يجعلها مرشحة لتكون أحد الأعمدة الرئيسية للنظام المالي العالمي الجديد خلال العقد القادم.

8. استخدام اليون الرقمية في مشاريع الحزام والطريق والاتصالات والسكك الحديدية: اليون الرقمية لم يُستخدم فقط في التجارة، بل أصبح جزءًا لا يتجزأ من تمويل وتنفيذ مشاريع الحزام والطريق التي تشمل:

✓ إنشاء سكك حديدية تربط آسيا بأوروبا.

✓ موانئ بحرية رقمية.

✓ شبكات اتصالات كمية (quantum communication).

استخدام العملة الرقمية في هذه المشاريع يُعزز من الاستقلال المالي عن النظام الغربي، ويُسرّع تدفق رؤوس الأموال والمعدات دون تأخير أو تدخل خارجي.¹

المطلب الثالث: تحديات العملة الرقمية الصينية في التجارة الخارجية

ان إصدار اليوان الرقمي الصيني يواجه عدة تحديات في الوقت الحالي بما في ذلك:²

- تحدي الخصوصية: أشار رئيس البنك المركزي يانغ جين لونغ إلى أن إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي قد يستغرق أكثر من ثلاث سنوات ويجب أن يتم بحذر. ومع ذلك قد لا يكون لإدخال العملة الرقمية للبنك المركزي تأثير عميق على الهيكل الاقتصادي والاستقرار المالي وحتى الأمن القومي. ومن بين هذه التأثيرات، تعد حماية الخصوصية بلا شك واحدة من أكثر القضايا إثارة للقلق.

في مواجهة إصدار العملات الرقمية للبنك المركزي (CBDC) في المستقبل، نواجه مشكلة جديدة تمامًا: كيف نحمي خصوصيتنا مع الاستمتاع بالراحة والكفاءة التي توفرها العملة الرقمية؟ من أجل الحفاظ على الأمن المالي والامتثال لمعايير منع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، فإن نظام العملة الجديد هذا سيسهل على البنوك تتبع كل معاملة، رغم أنه مفيد لأغراض تنظيمية وإنفاذ القانون، ولكنها تنتهك خصوصية الأفراد في المعاملات المالية. قد يكشف تتبع عملية المعاملة عن معلومات حساسة حول العادات المالية الشخصية والتفضيلات وحتى أسلوب الحياة. إذا لم تكن تدابير أمن المعلومات محمية بشكل كاف فقد يتم إساءة استخدام هذه المعلومات.

مع المزايا العديدة التي يوفرها التمويل الرقمي، أكد يي قانغ بصراحة أن حماية الخصوصية تشكل التحدي الأكبر في العصر المالي الرقمي. مع انتشار الإنترنت، يزداد خطر تسرب المعلومات الشخصية يصعب في

¹ أصول إف إكس (2025)، "اليوان الرقمي الصيني"، تاريخ النشر 2025/04/21، من الموقع <https://www.osouflux.com/articles/china-digital-yaun-210425>، تاريخ الاطلاع 2025/05/31، على الساعة 17:45.

² منال جبري، "إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية بين الدوافع والتحديات-اليون الرقمي نموذجًا- مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة لاستكمال ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشيخ العربي تبسي، تبسة، السنة الجامعية 2023/2024، ص-ص 59-62.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

بعض الأحيان وانتهاك حقوق الخصوصية. ومع زيادة انتشار صور الفيديو بشكل غير مسبوق فرض العقوبات بشكل فعال على انتهاكات الخصوصية. مع التطور السريع للاقتصاد الرقمي، شهد نموذج الأعمال لصناعة البيانات تغييرات تجريبية، حيث يتم الحصول على العوائد التجارية بشكل أساسي من البيانات. يقول بي قانغ: "خدمات العديد من منصات الخدمات الاجتماعية مجانية، ولكن البيانات يمكن أن تحقق أرباحاً من خلال الشركات الناشئة الأخرى التي تعتمد على البيانات". لذلك تمثل كيفية الموازنة بين مشاركة البيانات وحماية الخصوصية تحدياً.

- **عدم استقرار الوضع القانوني للعملة:** يستهدف النظام القانوني الحالي في الصين الأوراق النقدية التقليدية بأكملها بشكل أساسي، ولا ينطبق إطاره النظري بشكل جيد على العملة الرقمية القانونية ويفتقر إلى الدعم القانوني. ومع ذلك، قد لا تزال العملة الرقمية القانونية معسرة، نظراً لطبيعتها الرقمية القانونية على الحسابات الرقمية والمحطات الذكية في عمليات التداول، يمكن للقانون أ، ينص بقوة على الصلاحية القانونية للعملة الرقمية القانونية، لكنه لا يستطيع حل حقيقة افتقار مستخدمي المعاملات إلى محطات تسوية ذكية.

- **علاقة الحقوق والمصالح بين الكيانات غير واضحة:** يتضمن نظام العملة الرقمية القانوني كيانات متعددة، ومن الضروري إعادة توزيع حقوق والتزامات الأطراف بشكل عقلاني وتحسين القوانين واللوائح المتعلقة بعلاقات العملة. في إصدار وتداول العملات الرقمية القانونية، ما ينبغي تحديده بوضوح هو صلاحيات البنك المركزي وحقوق والتزامات البنوك التجارية، باعتبارها المؤسسة الأساسية لإدارة الشؤون النقدية الرقمية ولكن يجب أيضاً أن تتحمل الالتزامات النقدية المقابلة. وباعتبارها مؤسسة إصدار وتداول العملات الرقمية القانونية، فإن البنوك التجارية تحتاج أيضاً إلى تحديد حقوقها والتزاماتها.

- **اليون الرقمية المزيف:**

حدّرت وزارة تكنولوجيا المعلومات الصينية من تطبيق مزيف للعملة الرقمية للبنك المركزي، حيث تتشابه الواجهة المرئية لتطبيق الـ CBDC المزيف مع تطبيق "E-CNY" الأصلي، لكنها تحتوي على رقم إصدار وحزمة مختلفة للبرنامج.

وقد حدّرت الحكومة الصينية المستخدمين من "الإصدار التجريبي لليوان الرقمي" الذي يسعى إلى الاحتياط على المستخدمين المشاركين في التجارب الموسعة للعملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC). ووفقاً للحكومة الصينية، فإن الشعار وواجهة المستخدم والعلامات البصرية تشبه بدرجة كبيرة تلك الموجودة في التطبيق الرسمي.

ومع ذلك، فإن التطبيق المزيف يُعرف باسم حزمة مختلف ورقم إصدار غير مطابق. فالاسم الملحق بتطبيق اليون الرقمي الأصلي هو: cn.gov.pbc.dcep أما التطبيق المزيف فيحمل اسم الحزمة: ency.ency2.com

تتسم هذه المحاولات بسمات شائعة لعمليات الاحتياط المرتبطة بالعملات الرقمية، والتي تُعزى المستخدمين بتحقيق أرباح مقابل مشاركتهم للبرنامج، وهي مخططات تزداد شعبيتها تزامناً مع تعزيز الحكومة الصينية لمكانة عملتها الرقمية.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

وفي جانفي، أصدرت محكمة صينية أول حكم لها بتهمة غسل الأموال باستخدام اليون الرقمي الإلكتروني.

حتى الآن، لم يتّضح ما إذا كانت أنظمة التشغيل مثل: Android أو IOS هي التي استضافت التطبيق المزيف. وقد تطلب السلطات الصينية من شركة Apple إزالة التطبيق من متجر App Store في حال كان يحتوي على محتوى غير قانوني، بينما صرّحت شركة Google بأنها "تقيم بعناية كل طلب لإزالة المحتوى" وتطلب غالبًا تقديم مستندات قانونية رسمية لهذا الغرض.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

المبحث الثالث: واقع الدفع الإلكتروني للتجارة الإلكترونية في الجزائر

يشهد نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مدفوعًا بسياسات رقمنة الاقتصاد وتعزيز الشمول المالي. ورغم هذا التقدم، لا يزال استخدام وسائل الدفع الإلكترونية محدودًا مقارنة بالتعاملات النقدية.

المطلب الأول: الجهود المبذولة لترقية الدفع الإلكتروني في الجزائر

في إطار تطوير تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف الجزائرية وتحسين الخدمة المصرفية، شرعت الجزائر في إصلاحات شاملة مست المنظومة المالية والمصرفية منذ 1995 إلى يومنا هذا، عن طريق عصرنه خدماتها البنكية وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، والتي من أهمها:¹

1. تأسيس شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM :

تم إنشاءها عام 1995، هي شركة ذات أسهم تابعة لـ 07 بنوك جزائرية: بنك الجزائر الوطني BNA ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، بنك الجزائر الخارجي BEA ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP ، القرض الشعبي الجزائري CPA ، بنك التنمية المحلية CPA ، بنك البركة ELBARAKA ، بالإضافة إلى شركة التأمين CNMA ، تتمثل مهامها الأساسية في تحديث تقنيات البنوك، تطوير تسيير النقد ما بين البنوك، عصرنه طرق الدفع، ترقية المعالجة بين البنوك، أما الأعمال التي تضطلع بها شركة SATIM فهي إدماج الموزعات الآلية (DAP) في البنوك التي تشرف عليها، صناعة البطاقات البنكية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطبع الإشارة السرية، ويتم ذلك خلال إجراء عقد بين البنك و SATIM ، الذي يحدده التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بأجال وإجراءات التسليم، أضف إلى هذا عملية الربط بين الموزعات الآلية ومصالح شركة SATIM بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب.

إنشاء شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية (AEBS): أنشأت هذه الشركة بعد اتفاق بين المجموعة الفرنسية EDI DIAGRAM الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية وثلاث مؤسسات جزائرية هي: ANGINERIN SOFT و MAGACTMULTIMEDIA ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني CERIST ، لتتأثر شركة مختلطة سميت بالجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية، الهدف من إقامتها هو تحقيق مشروع الصيرفة الإلكترونية على الخط في الجزائر، حيث تقدم الشركة خدماتها المتعلقة بالمصارف عن بعد، وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف زبائنها، بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن والسلامة في أداء العمليات وقد أنشأت هذه الشركة في جانفي 2004، وركزت على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنه الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكترونية، حيث تقوم بتقديم خدمات عن طريق برمجيات متعددة وذلك من خلال:

✓ اقتراح حلول للمصارف عن بعد من جهة، وتبسيط وتأمين المبادلات الإلكترونية متعددة الأقسام من جهة أخرى.

¹ ميموني نسرين، فريد بن طالبي، "نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر واقعه وأثره على الاقتصاد الوطني"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس (الجزائر)، المجلد 10، العدد 01، جوان 2021، ص ص 116-118.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

✓ ضمان تزويد زبائنهم بكل تطور تكنولوجي ووظيفي يعرفه القطاع، وتقديم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة منها كما يلي:

- **التحليل الأول:** تقوم بعمليات تدقيق الحاجات والموجودات ودراسة المحيط دراسة دقيقة لتقديم حلول تتناسب مع المؤسسة ومع محيطها.
- **التركيب:** ويتمثل في تقديم الخدمة والإشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة.
- **المتابعة المستمرة:** تكون بتقديم الخدمة، الصيانة، المساعدة عن بعد لضمان الإنتاجية المستمرة للعمليات.

2. **إنشاء نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة RTGS:** في إطار تحديث النظام المصرفي الجزائري، بادر بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك العالمي في إنجاز نظام دفع إلكتروني متطور يسمى نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة.

- **تعريف نظام Real Gross Time Settlement system:** إن نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور، بدون تأجيل وعلى أساس إجمالي، وقد جاء هذا النظام لمواكبة المعايير المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع والتسوية على مستوى بنك التسويات الدولية، وذلك في 15 ماي 2006.
- **أهداف نظام RTGS:** إن إقامة هذا النظام يهدف إلى تحقيق ما يلي:
 - ✓ تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى.
 - ✓ تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظم الدفع الإلكتروني وتقليص آجال التسوية.
 - ✓ تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات، وجعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.

المطلب الثاني: الدفع الإلكتروني في الجزائر

يعرف الدفع الإلكتروني في الجزائر تطوراً تدريجياً في ظل توجه الدولة نحو رقمنة المعاملات المالية ورغم الجهود المبذولة، لا يزال الاعتماد عليه محدوداً مقارنة بالدفع النقدي التقليدي. وتتمثل في:¹

1. **بطاقات السحب والدفع في الجزائر:** يعد القرض الشعبي الجزائري هو الأول الذي استحدث بطاقات السحب من وكالاته المجهزة بموزع آلي للأوراق النقدية (DAP)، وبعد ذلك عرفت بطاقات السحب تطورا ملحوظا، فاحتل بريد الجزائر المركز الأول في توزيع البطاقات بنسبة 88.66%.
- **بطاقات Visa:** هي بطاقة تابعة لمنظمة فيزا العالمية والتي تتعاقد مع المصدريين لإصدارها، ويمكن التعامل بها وتحظى بانتشار واسع واستعمال مكثف لتوفر الموزعات وأجهزة القراءة للبطاقة في جميع أنحاء العالم، وفي الجزائر فقد عقدت عدة بنوك كبنك الخليج AGB، BDL، وغيرها مع المنظمة العالمية وأصبح بإمكان زبائن هذه البنوك طلب إصدار هذه البطاقة.
- **بطاقة CIB:** بطاقة تصدرها أغلب البنوك الجزائرية عبر شركة SATIM حيث تسمح بتسوية السلع والخدمات من المحلات المجهزة بأجهزة قراءة البطاقات TERMINAUX DE PAIEMENT ELECTRONIQUES وسحب مبالغ مالية من جميع الموزعات الآلية المرتبطة بشبكة النقد ما بين البنوك IRM الموضوعة من قبل شركة SATIM، ويوجد نوعين من البطاقات: البطاقة العادية والبطاقة الذهبية صالحتين لمدة سنتين.

¹ ميموني نسرين، فريد بن طالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 119، 120.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

- **MONEYGRAM** : وهي وسيلة دفع جديدة تتعلق بتحويل الأموال عالميا، تملك 150000 نقطة بيع تقع في 170 دولة ولا تحتاج لتحويل الأموال إلى حساب بنكي أو بطاقة ائتمان، حيث يتم ملء استثمار معلومات للاستقبال وللإرسال في نقطة بيع معتمدة.
- **بطاقة CCP**: وهي بطاقة يوفرها بريد الجزائر لعملائه بهدف سحب المبالغ المالية من الموزعات الآلية للأوراق النقدية.
- **بطاقة الشفاء**: وهي بطاقة دفع يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للمنتسبين إليه للاستفادة من الخدمات التي يوفرها الصندوق.

المطلب الثالث: آفاق التجارة الالكترونية في الجزائر

تسعى الجزائر لتعظيم الاستفادة من التقنيات الحديثة للاتصالات والمعلومات، غير أنها لم تستطيع لحد الآن تسخير هذه التقنيات بشكل فعال لاستخدامها في النشاط التجاري فمعدلات التجارة الإلكترونية في الجزائر تبقى منخفضة وبعيدة عن المستوى العالمي. حيث يعود هذا التدني إلى الصعوبات التي تعرقل نموها وتطبيقها، إلا أنه يمكن تخطي هذه العقبات من خلال توفير الملائمة لتوسيع استخدام التجارة الإلكترونية الجزائرية.

أولاً: معوقات نمو التجارة الالكترونية في الجزائر

تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:¹

1. العوائق التقنية، التكنولوجية، والاجتماعية:

تتمثل العوائق التقنية والتكنولوجية في الجزائر في ضعف البنى التحتية التكنولوجية، ضعف الثقافة التقنية والوعي الإلكتروني بين أفراد المجتمع وقصور الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجار الإلكترونية، بالإضافة إلى عوائق اجتماعية كالأمية في شكلها العام وحاجز اللغة، حيث تعد الجوانب الاجتماعية، من أصعب العوائق التي تقف في وجه انتشار التجارة الإلكترونية.

2. العوائق التجارية:

- عدم توفر حواجز ممارسة التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات بسبب قصور رؤوس الأموال لدى المشروعات حيث يصعب على الأفراد الذين لهم الأفكار والإبداعات من الحصول على القرض للانطلاق في مشروعاتهم التجارية الإلكترونية.
- ضعف التوجيهات والمساعدات اللازمة للتحويل للتجارة الإلكترونية من خلال عدم توفر شركات للوساطة تقوم بدور نقل البضائع المبيعة إلكترونيا نقص في المحتوى المعلوماتي المساند لأنشطة المؤسسات، أيضا
- عدم تأدية حاضنات الأعمال المتعلقة بتطوير التجارة الإلكترونية الدور المطلوب منها لعدم تكيفها مع الظروف المحلية وعدم اقتراح مشروعات جديدة من قبل المؤسسات عبر شبكة الأنترنت.

3. العوائق الحكومية:

¹ بولقنافد حنان، "واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 ماي 1955، جامعة سكيكدة، السنة الجامعية 2018/2019، ص ص 43-45.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

طبيعة السياسات التي تتبناها الحكومات الجزائرية المتعاقبة والتي تعمل على تأخير تبني وانتشار التجارة الإلكترونية، وأيضا من بين العقبات عدم فتح بعض القطاعات الحساسة اقتصاديا وبالتالي تخفيض التكاليف لتحفيز انتشار التجارة الإلكترونية مثل: قطاع النقل، عدم دعم الحكومة للمؤسسات التجارية الوطنية للمنافسة مع نظيراتها الدولية مما يحد من قدرتها على مواجهة المنافسة، البيروقراطية في إجراءات التصدير والاستيراد.

4. العوائق الأمنية:

رغم توفر برامج الأمن والحماية لنظم المعلومات والتجارة الإلكترونية كالتشفير والشهادات الرقمية والجدران النارية... إلا أنه لا تخلو التجارة الإلكترونية من عمليات الاحتيال والابتزاز وقرصنة الحسابات وغسيل الأموال والسلع المقلدة... هذا ما يزيد من خوف المستهلك والمؤسسة على حد سواء في الجزائر كما في باقي الدول لهذا تبقى مشاكل الأمن من العوائق والمسائل الشائكة التي لا بد أن يحول إليها اهتمام كبير من أجل كسب الثقة في مجتمع التعاملات الإلكترونية.

5. العوائق المصرفية:

تطور نظام الدفع الإلكتروني والصيرفة الإلكترونية شرط أساسي لنجاح التجارة الإلكترونية، ورغم الجهود المبذولة في القطاع المصرفي الجزائري لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب فعدد حاملي البطاقات البنكية لم يتجاوز المليون في مجتمع يبلغ عدد سكانه 37 مليون، ولا زالت البطاقات البنكية لا تسمح بالشراء عبر الأنترنت رغم التصريحات الحكومية إلا أنها تبقى حبرا على ورق لذلك و عدد الصرافات الآلية يبقى ضئيلا على المستوى الوطني من أجل تطور هذا النظام الإلكتروني يلزم بذل العديد من الجهود لتحديث هذا النظام لكسب ثقة المتعاملين المستهلكين أو التجار أو المؤسسات، وذلك من خلال تحسين نوعية الخدمات البنكية والقضاء على مشاكل السيولة وكذا رفع معدل انتشار البنوك الذي لا يزال ضعيفا في الجزائر.

ثانيا: متطلبات اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر

أصبح تفعيل التجارة الإلكترونية واقع يفرضه الانتقال إلى اقتصاد السوق والانتشار السريع لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ويمكن حصر الاحتياجات الرئيسية لتطوير واعتماد هذه التجارة في تحسين وتوسيع البنية التحتية لشبكة الأنترنت. والتي تتمثل في:¹

1. تطوير وتوسيع البنية التحتية للأنترنت: من المتطلبات الرئيسية لتفعيل التجارة الإلكترونية هي توفير بنية تحتية قابلة للتوسع التفاعل مع التطورات التكنولوجية والعلمية، ويتمثل ذلك في إنشاء شبكات رئيسية للأنترنت تخدم التطبيقات الإلكترونية مع ضمان الحماية التقنية للعمليات الإلكترونية، ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري تخفيض تعريفة الاتصالات الداخلية أو إلغائها خاصة فيما يتعلق بالولوج إلى شبكة الأنترنت، وذلك لتعميم استخدام التجارة الإلكترونية ووضع هذه الشبكة في متناول الجميع.
2. استقطاب المستثمرين الأجانب وتطوير الخدمات المصرفية: يقصد بذلك مستثمرين من دول رائدة في مجال التجارة الإلكترونية، من أجل تبادل الخبرات وتكوين الإطارات في مجال تصميم

¹ بولقنافد حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 47، 48.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

البرمجيات وحماية وأمن المواقع بتوفير فترات تدريبية في الخارج، ولاستقطاب هذه الاستثمارات يجب تطوير الخدمات المصرفية ذات مستوى أمان متطور بوضع الضوابط وتسهيل التعامل المصرفي عن بعد، وكذا اعتماد التوقيع الإلكتروني الو حافظ على سرية المعاملات المصرفية عند تشفيرها.

3. **توفير الأمن الإلكتروني:** تعد الجزائر من الدول الحديثة العهد في مجال استخدام التكنولوجيا بشكل عام، والتعاملات الإلكترونية بشكل خاص، مما يجعل من الطبيعي أن يسود نوع من ضعف أو انعدام الثقة لدى المستخدمين في هذا النوع من المعاملات. ويعود ذلك بالأساس إلى الانتشار الواسع لعمليات القرصنة الإلكترونية التي تستهدف الحسابات الشخصية للمستهلكين، وتعرض بياناتهم الحساسة للخطر، بالإضافة إلى تعرض المواقع التجارية لهجمات إلكترونية من قبل القرصنة، مما يؤدي إلى خسائر مالية جسيمة. ولهذا، تبرز الحاجة الملحة إلى توفير نظام حماية إلكترونية فعال، يضمن السرية والأمان للمستهلكين والشركات على حد سواء عند إجراء المعاملات عبر الإنترنت.¹
4. **اقتصاد متطور:** تتطلب التجارة الإلكترونية اقتصادا متطورا نسبيا ومتنوعا ومرنا، ليكون قادرا على تلبية الطلب، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، أي يلتزم أن يكون لدى الدولة سلع تستطيع أن تصدرها، سواء كانت سلعا زراعية أو صناعية أو خدمات بمختلف صورها باستخدام الوسائل الإلكترونية، فالتجارة الإلكترونية لها مميزات عديدة تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني، فهي تزيد من معدلات الصادرات بتكلفة قليلة مع إمكانية عقد الصفقات التجارية وانهاؤها بسرعة كبيرة وبدون عناء، وذلك من خلال سهولة الوصول إلى مراكز الاستهلاك الأساسية، مما يساهم في زيادة المداخل و الموارد المالية خارج نطاق المحروقات، و هذا ما تسعى إليه الجزائر دائما.

¹ عبد الرحمان العيشي، "آليات التجارة الإلكترونية وأثرها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 2، العدد الثالث عشر، ص ص 170، 171.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية حول دور المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية مع التطرق لحالة الجزائر

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل دراسة ثلاث فصول أساسية، حيث نركز أولاً على منصة "PayPal" كإحدى أبرز أدوات الدفع الإلكتروني عالمياً، مسلطاً الضوء على مزاياها في تسهيل المعاملات الدولية وتعزيز التجارة الإلكترونية، خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التطرق إلى بعض التحديات المرتبطة باستخدامها مثل القيود الجغرافية والرسوم. ثم ننتقل إلى دراسة اليون الرقمي الصيني باعتباره أول عملة رقمية تصدرها دولة كبرى، مبرزاً أهداف الصين من إطلاقه في تقوية مكانتها المالية عالمياً، وتقليل الاعتماد على الدولار، وتعزيز كفاءة التجارة الخارجية الصينية. أما في الأخير، نستعرض على واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر في سياق التجارة الإلكترونية، من خلال تحليل أبرز الوسائل المعتمدة، ومدى انتشارها بين المتعاملين، إلى جانب التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، والثقة في المعاملات الإلكترونية، والجهود المبذولة لتحديث الإطار التنظيمي وتحفيز استخدام هذه الأدوات في السوق الجزائرية.

خاتمة

في خضم التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، باتت المدفوعات الرقمية حجر الزاوية في تطوير المعاملات التجارية الخارجية. فقد أثبتت هذه الوسائل الحديثة فعاليتها في تسريع العمليات التجارية، وتخفيض تكاليف التحويلات المالية، وتعزيز الشفافية والثقة بين الأطراف المتعاملة، مما ساهم بشكل مباشر في تنشيط التجارة الخارجية وزيادة كفاءتها.

كما أن التحول الرقمي في أنظمة الدفع ساعد على تخطي العديد من العقبات التقليدية التي كانت تواجه التبادل التجاري، لاسيما فيما يتعلق بزمن تنفيذ المعاملات وتعقيد الإجراءات البنكية. وبفضل التقنيات المتمثلة في المحافظ الإلكترونية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ونظم البلوكشين، أصبح بإمكان الشركات والمصدرين والمستوردين التعامل بشكل أسرع وأكثر أماناً، ما يعزز اندماجهم في الاقتصاد العالمي.

وعليه، فإن تبني سياسات داعمة لتطوير البنية التحتية الرقمية وتوسيع استخدام نظم الدفع الإلكتروني يُعد خياراً استراتيجياً للدول التي تريد تنمية تجارتها الخارجية وتحسين موقعها التنافسي في الأسواق الدولية.

وانطلاقاً من الإشكالية التي طرحتها هذه الدراسة " كيف تساهم المدفوعات الرقمية في تعزيز التجارة الخارجية للدول ومن بينها الجزائر؟". تم التوصل إلى أن المدفوعات الرقمية لها دور في تعزيز التجارة الخارجية ويتم ذلك من خلال ما توفره من مزايا متعددة، أبرزها تسريع العمليات التجارية، تقليل التكاليف، تعزيز الشفافية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق الدولية. كما وضحت الدراسة أن فعالية هذا الدور ترتبط بمدى جاهزية البنية التحتية الرقمية، ومستوى الثقة في الأنظمة المالية الرقمية. وعليه، فإن تعزيز استخدام المدفوعات الرقمية يمثل خياراً استراتيجياً للدول التي تريد تنمية تجارتها الخارجية وتريد تحقيق اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي

• دراسة صحة الفرضيات:

- المدفوعات الرقمية تسهل المعاملات وتسرعها، مما يقلل الاعتماد على النقد التقليدي ويعزز التجارة الإلكترونية، مع ضرورة توفر بنية تحتية وتنظيم داعم وثقة المستخدمين لضمان نجاحها، وهذا الذي يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- إن التجارة الخارجية تلعب دوراً محورياً في دعم النمو الاقتصادي، من خلال تنويع مصادر الدخل وزيادة فرص الإنتاج المحلي، كما تعزز التكامل الاقتصادي الدولي عبر توسيع أسواق التصدير والاستيراد، مما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- المدفوعات الرقمية تساهم في تسهيل التجارة الخارجية، من خلال تسريع عمليات الدفع، وتقليل التكاليف، وتجاوز القيود الجغرافية والزمنية، مما يعزز من فعالية وسلاسة المعاملات التجارية الدولية، ما يجعلنا نؤكد صحة الفرضية الثالثة.

• توصيات الدراسة:

- ضرورة استثمار الدول والجزائر خاصة في تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة تشمل نظم الدفع الإلكتروني، الشبكات البنكية، وأمن المعلومات، لضمان كفاءة وموثوقية المعاملات عبر الحدود.
- مراجعة وتحديث التشريعات المالية من قبل الحكومات لتواكب تطور أنظمة الدفع الرقمية، وتوفير بيئة قانونية آمنة تشجع على استخدامها في التجارة الخارجية.

- توسعة التنسيق بين الدول لتوحيد المعايير الفنية والتنظيمية لأنظمة الدفع، وتسهيل الاعتراف المتبادل بين مزودي الخدمات المالية الرقمية.
- العمل على تطوير تقنيات الحماية من الهجمات الإلكترونية لتعزيز ثقة المتعاملين من خلال وضع سياسات واضحة لحماية البيانات والمعاملات المالية عبر الحدود.
- نشر الوعي المالي والرقمي وذلك من خلال تنظيم برامج توعوية وتدريبية للمستثمرين والمصدرين حول فوائد ومخاطر استخدام المدفوعات الرقمية، بما يساهم في تعزيز استخدامها بطريقة فعالة وآمنة.

● آفاق الدراسة:

- يفتح هذا الموضوع المجال أمام دراسات مستقبلية أعمق، يمكن أن يتم تناولها:
- إجراء مقارنة بين أداء وسائل الدفع الرقمية المختلفة في أماكن متعددة.
 - تقييم أثر الذكاء الاصطناعي والبلوكشين على أمن وسرعة المعاملات المالية.
 - تشجيع الابتكار المحلي في مجال التكنولوجيا المالية للمساهمة في بناء نظم دفع وطنية مستدامة وآمنة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

• الكتب:

1. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر، 2010.
2. جميل محمد خالد، "أساسيات الاقتصاد الدولي"، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، دون سنة.
3. أيمن صلاح، "واقع العملات الرقمية"، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة للفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد 10، صندوق النقد العربي، 2021.
4. خالد أحمد علي محمود، "التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2019.
5. محمد أحمد الأفندي، "النقد والبنوك"، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، الطبعة الأولى، 2009.
6. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، "النقد والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
7. عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

• المجلات:

8. آمنة جباري، سعاد قصعة، "وسائل الدفع الالكتروني التحديات والانعكاسات في التجارة الدولية"، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، المجلد 29، العدد 01، 2024.
9. العمري سليمة، "مدخل مفاهيمي للتجارة الالكترونية متطلباتها ومعوقاتها"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، جامعة وهران 2، المجلد 13، العدد 01، 2024.
10. دهوم عبد المجيد، "واقع وسائل الدفع الالكترونية المستحدثة في إطار التكنولوجيا المالية"، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، المجلد 13، العدد 02، ديسمبر 2022.
11. سمية عبابسة، "وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد السادس، ديسمبر 2016.
12. عبد الرحمان العيشي، "آليات التجارة الإلكترونية وأثرها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 2، العدد الثالث عشر.
13. عماري سمير، شيلي الهام، "البنوك الافتراضية كأحد النماذج الناجحة في مجال العمل المصرفي الالكتروني Pay Pal نموذجاً"، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 02، العدد 02، 2021.
14. محمد عبد الحليم صابر، "التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية"، مجلة الإسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، المجلد 01، العدد 01، سبتمبر 2023.
15. لرجان وريدة، فلال مريم، "ضرورة مواكبة وسائل الدفع الالكتروني لتطورات العصر الحالي"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة بوقرة أحمد بومرداس، العدد الرابع، سبتمبر 2018.
16. ليزة هشام، محمد الهادي ضيف الله، "واقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد 24، ديسمبر 2017.
17. مرزوق آمال، "المدفوعات الرقمية كمدخل لتعزيز الشمول المالي"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثامن حول التمويل الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي لضمان تمويل مستدام: الواقع، الفرص والتحديات، جامعة طاهري محمد بشار، يومي 24 و 25 نوفمبر 2021.

18. مرزوق آمال، "واقع وآفاق اصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية"، Revue des réformes economique et intégration economie mondiale، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، العدد 17، رقم 01، 2023.
19. وهيبة عبد الرحيم، "تقييم وسائل الدفع الالكترونية ومستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة تمنراست، العدد 2، جانفي 2010.
- سلاسل البحث:
20. سلسلة البحث الرابع، "العلمة الرقمية الصينية نظرة عامة حول السوق والتكنولوجيا والآثار المحتملة"، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد الخامس وأربعون، تشرين الأول، 2020.
- الأطروحات:
21. الساييس ابتسام، نيلي صفاء، "وسائل الدفع في التجارة الالكترونية"، مذكرة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2020/2019.
22. بشاري سلمى، "الإصلاحات الجمركية الجزائرية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014/2013.
23. بولقنافة حنان، "واقع وآفاق التجارة الالكترونية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 ماي 1955، جامعة سكيكدة، السنة الجامعية 2019/2018.
24. حاج موسى سهيلة، "تحليل وضبط قيمة العملة من وجهة نظر إسلامية"، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نفود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2009/2008.
25. حسان ليندة، "انعكاسات تطبيق الاعتماد المستندي على التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2013/2012.
26. عز الدين علي، "أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2014/2013.
27. كواشي حنان، "واقع وآفاق تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة الدكتوراه، تخصص إدارة مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2022/2021.
28. محمد عباس جبر سليمان، "دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير التجارة الخارجية (تجارب دول مختارة مع الإشارة إلى للعراق)"، مذكرة ضمن نيل متطلبات الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، السنة الجامعية 1446هـ/2024م.
29. منال جبري، "اصدار البنوك للعملات الرقمية بين الدوافع والتحديات اليون الرقمي نمودجا مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مذكرة لاستكمال ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشيخ العربي تبسي، تبسة، السنة الجامعية 2024/2023.

30. وليد عابي، "حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، السنة الجامعية 2018/2019.

• المطبوعات:

31. سامي بلخاري، "محاضرات في نظريات التجارة الدولية"، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2021/2022.

32. سعيد أحسن، "محاضرات في تقنيات التجارة الخارجية"، تخصص اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2019/2020.

33. عبيدة سليمة، "محاضرات في التجارة الالكترونية"، تخصص اقتصاد رقمي، جامعة لونسلي علي، البليدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2021/2022.

34. قويدر ابتسام، "محاضرة في التجارة الدولية"، تخصص دراسات واستراتيجيات أمنية، جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة 3، كلية العلوم السياسية، السنة الجامعية 2020/2021.

• القوانين التشريعية:

35. المادة 69، الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق ل 6 أوت 2003، الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 52 بتاريخ 27 أوت 2003.

36. قانون التجارة الالكترونية، الصادر بموجب القانون 05-18، مؤرخ في شعبان 1439 الموافق ل 10 مايو 2018.

• المواقع الالكترونية:

37. أصول إف إكس (2025)، اليوان الرقمي الصيني، تاريخ النشر 2025/04/21، من الموقع <https://www.osouflx.com/articles/china-digital-yaun-210425>

38. NHK WORLD JAPAN مخاوف الخبراء من الاستخدام السياسي لليون الرقمي، تاريخ النشر 2022/03/14، من الموقع:

<https://www3.nhk.or.jp/nhkworld/ar/news/backstories/1932/>

39. مدونة شوبلي، "ما هي منصة باي بال PayPal وما هي استخداماتها للمدفوعات الإلكترونية؟"، من الموقع: <https://www.shobly.com/article/pay-pal>

40. مدونة فاتورة، وليد اليافعي، "خطوات لفتح حساب باي بال PayPal للشركات"، من الموقع:

<https://fatora.io/blog/5-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-paypal/#> تاريخ النشر 2023/12/13.

- **Articles:**

41. Belaid Dehbia, “l’e-wallet comme outil révolutionnaire du paiement mobile : cas des expérience saoudiennes égyptienne et émarati “, revue recherche économique contemporaine, vol6, N1, 2023.
42. Sara allali, meriem guechi, imen berkane, “Digital payment in Algeria: requirements for modernization after covid19 pandemic “, vol10, N04, December2024.

- **Site:**

43. Oberlo, PayPal users by country in 2024, site https://www-oberlo-com.translate.goog/statistics/paypal-users-by-country?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=rq.
44. Coolest Gadgets, by saisuman revankar, “Pay Pal Statistics by revenue, growth, users, demographics, and corporate”, Site: <https://www.coolest-gadgets.com/paypal-statistics/>, The 21st/04/2025.
45. Barraza Carlos, by redation team, “13 Advantages and Disadvantages of Using PayPal”, Site: https://barrazacarlos.com/advantages-and-disadvantages-of-using-paypal/?utm_source=chatgpt.com#elementor-toc_heading-anchor-1, The 11/12/2023.